

أما" الشرطية دراسة نحوية تطبيقية على القرآن الكريم

أ.م.د. سميحة صلاح صالح اللهبي الحربي
قسم اللغة والنحو والصرف / جامعة أم القرى

الملخص :

قصد البحث إلى الكشف عن حقيقة (أما) هل هي من أدوات الشرط ، أم هي حرف آخر ضمن معنى الشرط؟ وهل هي مركبة أم مفردة؟ وعلة ربط جوابها بالفاء ، واقتضى الوصول إلى هذه الأهداف عرض آراء النحاة واختلافاتهم حول إعراب الاسم الواقع بعدها ، وحججهم وأدلتهم، ثم النظر في كتاب الله و ما ورد فيه من آيات عنها والتي اشتملت على خمس صور ، وهي :

الصورة الأولى: أما ، المبتدأ اسم موصول (الذين) ، خبره جملة فعلية.

الصورة الثانية: أما ، المبتدأ اسم موصول (من) ، وخبره جملة فعلية.

الصورة الثالثة: أما ، المبتدأ اسم صريح غير موصول ، والخبر جملة فعلية .

الصورة الرابعة: أما ، الاسم مفعول به مقدم ، والجملة فعلية جملة جواب الشرط لا محل لها.

الصورة الخامسة: أما ، جملة الشرط مصدرة بـ(إن)، والفاء رابطة لجواب (أما).

ومن النتائج التي توصل إليها البحث :أن (أما) ليست من أدوات الشرط ، وإنما هي متضمنة لمعنى الشرط بإجماع النحاة، فقد نابت عن أداة الشرط المحذوفة وفعله ومتعلقه ، وأن القياس في الاسم الواقع بعدها أن يكون مرفوعاً على الابتداء بكثرة ، وعلى الخبرية بقلة ، وقد يأتي منصوباً مخالفاً للقياس ، وهذا موافق لما جاء في القرآن الكريم ، فقد وقع الاسم الواقع بعد (أما) مرفوعاً موافقاً للقياس في أربعة وأربعين موضعاً ، ولم يرد منصوباً إلا في ثلاثة مواضع .

والله أعلم!

مجلة سر من رأى

ISSN : 1813-6798

مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة

تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

المقدمة :

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه والتابعين إليه بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد:

فإنَّ (أما) من الأدوات التي لم يبسط النُّحاة القدماء الحديث عنها في باب الشرط ، فلم يذكروا شيئاً من أحكامها سوى أنَّها تأتي بمعنى الجزاء وتلزمها الفاء، بخلاف النُّحاة المتأخرين فقد فصلوا القول فيها كابن الشجري ، وابن يعيش ، والرضي ، وابن مالك ، وشرّاح الألفية كابن هشام ، وابن عقيل ، وابن الناظم ، والأشموني ، والصبان ، والشمي ، وغيرهم.

أما عند المعربين للقرآن الكريم كالأخفش ، والفراء ، وابن النحاس، وأبي البركات الأنباري ، وأبي حيان ، والسمين الحلبي فلم أجد ما يستحق الذكر عنها في كتبهم سوى أنَّها تفيد معنى التفصيل بالإضافة إلى معنى الشرط، وعذرهم أنَّهم يعربونها مع ما بعدها اتفاقاً مع الإعراب الذي عزموا عليه.

ولمّا لم يذكر النُّحاة تفصيلاً عنها فقد ارتأيت أن أدرس(أما) دراسة نحوية تطبيقية على القرآن الكريم موضحة أصلها وتضمنها معنى الشرط ، وعلة ربط جوابها بالفاء من الناحية النحوية ، وعارضة لآراء النُّحاة واختلافاتهم حول إعراب الاسم الواقع بعدها ، ثمّ تطبيق هذه الدراسة على ما ورد في آيات الكتاب العزيز عنها ، والكشف عن المواقع الإعرابية للاسم الواقع بعدها ، واقتضى ذلك النظر في آراء النُّحاة ومعربي القرآن الكريم.

ولهذا فقد وقع هذا البحث في مقدمة وقسمين وخاتمة .

أما القسم الأول فهو خاص بالدراسة النحوية النظرية ويضم ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أصلها ومعناها .

المبحث الثاني: تضمنها معنى الشرط واقتران جوابها بالفاء.

المبحث الثالث: إعراب الاسم الواقع بعدها عند النُّحاة.

وأما القسم الثاني فهو خاص بالدراسة التطبيقية على القرآن الكريم .

وأما الخاتمة فقد أجملت فيها أهم النتائج التي خلُص إليها البحث.

هذا وقد رتبت الآيات التي ذكرت فيها (أما) على ترتيب المصحف الكريم ، سائلة الله عز وجل أن ينفعني بهذا البحث ، وأن ينفع به إنَّه ولي ذلك والقادر عليه.

القسم الأول: الدراسة النظرية النحوية

المبحث الأول: أصل (أَمَّا) ومعناها:

اختلف النحاة في تحديد أصل (أَمَّا) هل هي مركبة أم مفردة؟ وهل هي من أدوات الشرط، أم هي حرف آخر ضَمِنَ معنى الشرط؟

أَمَّا خلافهم الأول حول أصلها بين البساطة والتركيب فقد ذهبوا فيه مذهبين:

المذهب الأول: القول ببساطتها وإفرادها وعليه الأكثر، فقالوا: بأنها حرف واحد بسيط ليست من أدوات الشرط، بل من الأدوات التي يحصل بها التعليق^(١) وممن قال بهذا أبو حيان^(٢)، ورجحه السيوطي^(٣)، والأشْمُونِي^(٤)، ووافقه الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص^(٥)، وقال المرادي هي حرف بسيط فيه معنى الشرط^(٦).

والمذهب الثاني: القول بتركيبها، وممن قال بهذا ثعلب^(٧) حيث نُسب إليه القول بأنها مركبة من (إن) الشرطية و (ما) حُذِفَ فعل الشرط بعدها، ففتحت همزتها مع حذف الفعل وكُسِرَتْ مع ذكره، وهذا ما نسبته الرضي للكوفيين^(٨)، ومنهم من قال بأنها مركبة من (أَم) و (ما)^(٩). وأما خلافهم الثاني حول أصل دلالتها على الشرط، وهل هي من أدوات الشرط، أم هي حرف آخر ضمن معنى الشرط؟

فالذي يظهر بعد الرجوع إلى ما وقع تحت يدي من كتب المتقدمين منهم والمتأخرين أنَّ النحاة الأوائل اکتفوا بذكرها دالة على الجزاء، وأنَّ الفاء لازمة لها دون التعرض لنوعها ومنهم سيبويه قال: "وأَمَّا (أَمَّا) ففيها معنى الجزاء، كأنَّه يقول: عبدالله مهما يكن من أمره فمطلق، ألا ترى أنَّ الفاء لازمة لها أبداً".^(١٠)

أَمَّا المبرد فقد أفرد لها باباً خاصاً أطلق عليه: باب (أَمَّا و إِمَّا) و ذكر أنَّ فيها معنى المجازة، قال: "هذا باب (أَمَّا) و (إِمَّا) أَمَّا المفتوحة فإنَّ فيها معنى المجازة. وذلك قولك: أَمَّا زيدٌ فله درهم، وأَمَّا زيدٌ فأعطه درهماً. فالتقدير: مهما يكن من شيء فأعط زيداً درهماً، فلزمت الفاء الجواب، لما فيه من معنى الجزاء. وهو كلام معناه التقديم والتأخير".^(١١) ومنهم أيضاً الفارسي^(١٢)، والزمخشري^(١٣)، والصيمري^(١٤)، والأنباري^(١٥)، وصدر الأفاضل القسم بن حسين الخوارزمي^(١٦)، وغيرهم.

أَمَّا المتأخرون من النحاة فقد تباينت مواقفهم منها:

- ١ - فمنهم من ذكرها مع حروف الشرط كابن الحاجب^(١٧)، وابن مالك^(١٨)، والرضي^(١٩)، وابن هشام^(٢٠)، وابن عقيل^(٢١).
- ٢ - ومنهم من صرح بأنها حرف شرط وهو ما ذهب إليه ابن هشام في المغني حيث قال: "هي حرف شرط وتوكيد دائماً، وتفصيل غالباً".^(٢٢)

واستدل على صحة مذهبه بلزوم فاء الجزاء بعدها ، وامتناع كونها للعطف أو زائدة لسببين ، وهما (٢٣):

١- دخولها على الخبر.

٢ - امتناع حذفها والاستغناء عنها.

وقد عارضه النحاة ، وردوا رأييه ؛ لأنَّ المراد بقصد الشرط والجزاء أن يكون هناك ارتباط سببي بينهما ، فالفاء الجوابية معناها الربط وتلازمها السببية ، فجزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط^(٢٤)، و (أما) لو كانت شرطاً لتوقف جوابها على شرطها ، ولكنها فقدت هذا الارتباط السببي ، وهذا ما صرح به أبو حيان كما نقله النحاة في كتبهم ، وأشار إلى هذا الصبان بقوله : " قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا لو كانت شرطاً لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول : أما علماً فعالمٌ ، فهو عالم إن ذكرت العلم أو لم تذكره بخلاف إن قام زيد قام عمرو ، فقيام عمرو متوقف على قيام زيد." (٢٥).

بالإضافة إلى أن رأييه مردود أيضاً بأن أدوات الشرط لا يليها إلا الأفعال و (أما) لا يليها فعل ؛ لأنها قائمة مقام الشرط وفعله وإنما يليها الاسم^(٢٦) نحو: (أما زيدٌ فقاتمٌ) ، وهذا ما رد به الشيخ بهاء الدين السبكي على ابن هشام حيث قال : "ولو كانت أداة شرط لاقتضت فعلاً بها لكنها أغنت عن الجملة الشرطية وعن أداة الشرط وهي من أغرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط وجملة شرطية" (٢٧).

وأما ما استدل به من أن الفاء ليست زائدة ؛ لأنها لو كانت كذلك لصح الاستغناء عنها ، فقد ردَّ عليه بأنها إنما هي زائدة لازمة كلزوم الباء في صيغة التعجب (أفعل به) ، وقد أشار إلى هذا الشمني بقوله : " قوله ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ، قال ابن الصائغ لا يمتنع أن تكون زائدة فقد لزم من أين هذا الامتناع كم زائد يلزم كالباء في آخر صيغة التعجب وهي أفعل به ، وأقول صحة الاستغناء عن الزائد أعم من جواز حذفه ؛ لأنَّ المراد منها أن يكون معنى الكلام مع وجود الزائد كهو مع عدمه ، وهذا معنى قولهم الزائد دخوله في الكلام كخروجه ، وليس المراد من صحة الاستغناء عن الزائد جواز حذفه حتى يقال إنَّ الزائد قد يكون لازماً ، فلا يجوز حذفه وفيه نظر إذ لا يفهم من صحة الاستغناء هنا إلا جواز الحذف ألا ترى إلى قول المصنف فإن قلت قد استغنى عنها فإنَّ معناه قد حذفت." (٢٨)

٣ - ومنهم من قال : بأنها من الأدوات التي يحصل بها التعليق وممن قال بهذا أبو حيان^(٢٩)، ورجحه السيوطي^(٣٠)، والأشموني^(٣١)، ووافقه الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص^(٣٢)، وقد سبق ذكر ذلك.

٤- أما من صرح من النحاة بأنها ليست حرف شرط^(٣٣) فقد ذكروا لها ثلاثة معان ، وهي:

١- الإخبار : وهو ما ذهب إليه ابن فارس حيث نصَّ على ذلك بقوله : " أمَّا - كلمة إخبار لابد في جوابها من (فاء) . تقول : (أمَّا زيدٌ فكريمٌ) " (٣٤).

والهروي ، حيث قال : " وأمَّا (أمَّا) المفتوحة فهي حرف واحد ، وهي إخبار ، ولا يليها إلا الاسم ، وتدخل على الابتداء ، وهي متضمنة معنى الجزاء ، ولا بد لها من جواب بالفاء " (٣٥).
ورجحه الدسوقي ؛ إذ قال : " التحقيق أنها حرف إخبار نائبة عن فعل الشرط لا أنها موضوعة للشرط وحينئذ فالإضافة لأدنى ملابسة أي أنها حرف نائب عن الشرط ومضمنة لمعناه " (٣٦).

٢ - التفصيل : وتأتي (أمَّا) لتفصيل مجمل فتكرر غالبًا نحو : (هؤلاء فضلاء أمَّا زيدٌ ففقيه ، وأمَّا عمرو فعالم) ، وممَّن قال بهذا ابن الأنباري (٣٧) ، وابن الدهان (٣٨) ، وابن الشجري (٣٩) ، وابن يعيش (٤٠) ، وابن الحاجب (٤١) ، والرضي (٤٢) ، والمالقي (٤٣) ، وابن الناظم (٤٤) ، وابن عقيل (٤٥).
وتكرر غالبًا إذا كانت لتفصيل مجمل نحو قوله تعالى : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْتَلُونَ فِي آلِ بَحْرٍ ﴾ (٤٦) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا آلُ غُلْمٍ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ (٤٧) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا آلُ جِدَارٍ فَكَانَ لِعُلَمَىٰ نِ يَتِيمَىٰ نِ فِي آلِ مَدِينَةٍ ﴾ (٤٨).

وقد يترك تكرارها إذا أريد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصلاً كل منها عن الآخر (٤٩) فيكتفى بذكر أحد القسمين عن الآخر (٥٠) نحو قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَأَعْتَصَمُوا بِهِ فَسُيِّدْهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْ هُوَ وَفَضْلٍ وَبِهِ دِيَارُهُمْ إِلَىٰ هَٰذَا صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ (٥١) ، أو يستغنى بكلام يذكر بعدها نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْ هُوَ أَبِ تَغَاةٍ آلِ فِتْنَةٍ وَأَبِ تَغَاةٍ تَأْوِيلَةٍ ﴾ (٥٢).

هذا وقد التزم بعض النحاة معنى التفصيل فيها في جميع أحوالها ، ورده ابن الحاجب (٥٣) ، والرضي حيث قال : " وقد التزم بعضهم هذا المعنى فيها أيضًا في جميع مواقعها ، وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي آلِ عِلْمٍ بِهِ ﴾ (٥٤) على معنى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ (٥٥) على معنى : وأمَّا الراسخون . وهذا وإن كان محتملاً في هذا المقام ، إلا أن جواز السكوت على مثل قولك : أمَّا زيدٌ فقائمٌ ، لم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها " (٥٦).

ورده المالقي أيضًا فقال : " ولا يلزم تكرارها خلافاً لبعضهم ، فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول وهذا غير لازم ، اللهم إن كان في اللفظ فنعَم ، وأمَّا في المعنى فلا يلزم " (٥٧).

٣ - التوكيد : نحو : (أمَّا زيدٌ فذاهبٌ) ، ولم يذكر لها هذا المعنى من النحاة إلا الزمخشري (٥٨) حيث قال : " و (أمَّا) حرف فيه معنى الشرط ؛ ولذلك يجاب بالفاء ، وفائدته في

الكلام أن يعطيه فضل توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ ، فإذا قصدت توكيد ذاك وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت : أما زيدٌ فذاهبٌ ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مدل لفائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنه في معنى الشرط ، ففي إيراد الجملتين مصدرتين – وإن لم يقل : فالذين آمنوا يعلمون، والذين كفروا يقولون – إحماد عظيم لأمر المؤمنين واعتداد بعلمهم أنه الحق ، ونعى على الكافرين إغفالهم حظهم ، وعنادهم ، ورميهم بالكلمة الحمقاء^(٥٩).

وذكره ابن هشام الذي جعلها حرف شرط وتوكيد دائماً وتفصيل غالباً^(٦٠) .

المبحث الثاني: تضمن (أما) معنى الشرط ، واقتران جوابها بالفاء.

أجمع جمهور النحاة مع اختلاف آرائهم على تضمن (أما) معنى الشرط فهي مؤولة — (مهما يكن من شيء) ، وقد نص سيبويه على هذا ، وقال به المبرد^(٦١) ، والفارسي^(٦٢) ، والزمخشري^(٦٣) ، وابن يعيش^(٦٤) ، وابن مالك^(٦٥) ، وأبو حيان^(٦٦) ، وابن عقيل^(٦٧) ، وابن الناطم^(٦٨) ، وغيرهم.

وخالفهم الرضي في بيان معنى الشرط فيها ، فهو يرى بأنها حرف بمعنى (إن) حذف فعلها تخفيفاً ؛ لكثرة استعمالها في الكلام ، ولقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم – أي الشرط – فقال : "وأما بيان معنى الشرط فيها ، فبأن نقول : هي حرف بمعنى (إن) وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ، ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضى تكرارها ، كما ذكرنا في قولنا : أما زيدٌ ففقيه ، وأما عمرو فمتكلم ، فيؤدي إلى الاستتقال لهذا أيضاً ، وأيضاً حذف ذلك وجوباً لغرض معنوي ، وذلك أنهم أرادوا أن يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام ..."^(٦٩).

ويبدو أن نص سيبويه السابق هو ما دفع النحاة إلى القول بشرطية (أما) في حين أن

سيبويه ومن تبعه من النحاة كان مقصدهم المعنى البحث ، وعليه فهي ليست بمعنى (مهما يكن من شيء) كما ذكر سيبويه — (أما) حرف ، و (مهما) اسم ، قال الرضي موضحاً مقصد سيبويه : "وأما تفسير سيبويه لقولهم : أما زيدٌ فقائمٌ ، بمهما يكن من شيء فزيد قائم ، فليس لأن (أما) بمعنى (مهما) ؛ وكيف وهذه حرف ، و (مهما) اسم ، بل قصده إلى المعنى البحث ؛ لأن معنى مهما يكن من شيء فزيد قائم ، إن كان شيء فزيد قائمٌ ، أي هو قائم البتة"^(٧٠).

فأصل (أما زيدٌ فقائمٌ) أما يكن من شيء فزيد قائم ، بمعنى — إن يكن شيء فزيد قائم — أي إن يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد ، فحذف فعل الشرط — الملزوم — وأقيم ملزوم القيام (زيد

(مقام ذلك الملزوم ، وبقيت الفاء بين المبتدأ والخبر ؛ لأن فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها^(٧١) .

وبين الأزهرى أن (شيء) في كلام سيبويه عام يراد به خاص ، فقال : " قال الموضح في الحواشي فشيء في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهما يوجد شيء من موانع مصدر جوابها فجوابها ثابت للمسند إليه فما ظنك إذا انتفت الموانع وإنما عمّ سيبويه العبارة ؛ لأنه لا يمكنه ذكر حدث خاص لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرهما بما يشمل جميع موارد^(٧٢) .

وقد ذكر أبو حيان أن مجيء (أمّا) بمعنى (مهما يكن من شيء) هو من حيث صلاحية التقدير ، قال كما نقل عنه السيوطي : " وقال أبو حيان : ما ذكر في معناه هو من حيث صلاحية التقدير ، ولا جائز أن يكون مراداً له من حيث المعنى ؛ لأنّ مفعولية الحرف مباينة لمفعولية الاسم والفعل ، فتستحيل المرادفة ؛ ولأنّ في يكن ضميراً يعود على (مهما) ، وفي الجواب ضمير يعود على الشرط ، وذلك منتف في أمّا^(٧٣) .

وأيدّه الدسوقي موضحاً أن المراد من تضمنها معنى الشرط أنّها بمعنى مهما يكن من شيء ، لا لأنّها مرادفة لها وليكن ، فأما حرف ولا يكون معناها معنى الاسم والفعل ، بل مراده أن (أمّا) نابت عن مهما^(٧٤) .

وقال الشيخ ياسين : " ولا يقال يلزم من تفسيرها بمهما أن تكون اسمًا لأنّ نجيب بمنع اللزوم فإنّ الحرف يفسر بالاسم ولا يلزم كون الحرف اسمًا لأنّ نقول معنى أنّ التوكيد ، وليت التمني ولا يلزم أن يكونا اسمين^(٧٥) .

بالإضافة إلى أنّ الفاء لا تلزم جواب مهما بخلاف جواب (أمّا) تلزمه الفاء ، ولهذا اعترض أبو حيان على تضمن (أمّا) معنى (مهما يكن من شيء) كما نقل السيوطي قال نقلاً عن أبي حيان : " والتعليل بكون (أمّا) في معنى الشرط ليس بجيد ؛ لأنّ جواب (مهما يكن من شيء) لا تلزم فيه الفاء إذا كان صالحاً لأداة الشرط ، والفاء لازمة بعد (أمّا) ، كان ما دخلت عليه صالحاً لها ، أم لم يكن ، ألا ترى أنّه يقال : مهما يكن من شيء لم أبال به ، ويمتنع ذلك في (أمّا) ويجب ذكر الفاء فدل على أنّ لزوم الفاء ليس لأجل ذلك ... انتهى^(٧٦) .

وربما تقودنا هذه الردود والاعتراضات إلى تعليل الرضي لوجوب الفاء في جواب (أمّا) فقال : " وإنما وجبت الفاء في جواب (أمّا) ولم يجرّ الجزم وإن كان فعلاً مضارعاً ، فلم يجرّ : أمّا زيدٌ يقيم ؛ لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه ، قبح أن تعمل في الجزء الذي هو أبعد منها من الشرط ، ألا ترى أنّه إذا حذف الجزء في نحو : آتيك إن آتيتني ، فالأصل ألا تعمل الأداة في الشرط ، فالجزء بعدم الانجزام عند حذف الشرط أولى ، وأمّا قولهم : افعل وإلا اضربك ، فإنّما

انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا^(٧٧).

وعليه فإنّ هذه الفاء قد خرجت عن قياسها كما ذكر أبو حيان، فهي ليست فاء الجزاء ، حيث قال : "ولمّا ضمننت معنى الشرط احتيج إلى الفاء وهي فاء خرجت عن بابها ، فهي ليست عاطفة مفرداً على مفرد ، وليست رابطة بين جملتين"^(٧٨).

بالإضافة إلى أنّ من ضوابط فاء الجواب اتصالها بجواب الشرط لتربطه بفعله ، وفاء (أما) مؤخرة عن موضعها فالأصل في نحو : (أما زيد قائم) مهما يكن من شيء فزيد قائم ، فحذف اسم الشرط وفعله ومتعلقه ، ثم نابت (أما) عن المحذوف وزحلت الفاء إلى الخبر ، فصارت (أما زيد قائم) ؛ وذلك لعدة أسباب^(٧٩):

١- لإصلاح اللفظ ؛ إذ استكره العرب وقوع الفاء بعد (أما) مباشرة.

٢- لأنّها أشبهت الفاء العاطفة وليس في الكلام معطوف ومعطوف عليه.

وقد علل الرضي بقاء الفاء بين المبتدأ والخبر ؛ بأنّ الفاء هنا هي فاء السببية وليست فاء الجزاء وفاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها^(٨٠).

بالإضافة إلى أنّ فاء الجزاء يصح حذفها من جواب الشرط إذا جاء فعل الجواب على أصله ، وقد أشار المرادي إلى ذلك بقوله : "فأما جواب الشرط بـ (إن) وأخواتها فأصله أن يكون فعلاً صالحاً لجعله شرطاً فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء ، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً عارياً من (قد) وغيرها ، أو مضارعاً مجرداً ، أو منفياً بـ (لا) أو (لم). ومع كونه في ذلك غير محتاج إلى الفاء لا يمتنع اقترانه بها ..."^(٨١).

بخلاف الفاء الرابطة لجواب (أما) فإنّها لازمة لا يصح حذفها إلّا في مواضع^(٨٢):

١- إذا دخلت على قول قد استغنى عنه بالمقول فيجب حذفها معه كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا

الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾^(٨٣) ، والأصل عند

الجمهور^(٨٤) : فيقال لهم أكفرتم ، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ، أما المتأخرون من النحاة فزعموا بأنّ الفاء لا تُحذف في غير الضرورة ، وأنّ الجواب في الآية (فذوقوا العذاب).^(٨٥)

٢- في الضرورة الشعرية كقول الشاعر :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا ، فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ^(٨٦).

حيث حذفت الفاء من جملة جواب أما (لا قتال لديكم) مع أنّ الكلام ليس على تضمين قول محذوف ، وذلك للضرورة الشعرية ، والقياس أن يقال : (فلا قتال لديكم).

٣- في النادر نحو ما جاء في صحيح البخاري: "أما بعد ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً

ليست في كتاب الله ، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مئة شرط ، قضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق ، وإنما الولاء لمن أعتق^(٨٧) ، والتقدير : فما بال رجال . ونصل ممّا عرضناه حول أصل (أمّا) وتضمنها معنى الشرط إلى أنّ أمّا ليست أداة شرط كما ذهب ابن هشام ، بل هي متضمنة لمعنى الشرط فقط كما ذكر جمهور النحاة ، ولعل ما يعضد هذا قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ ﴾^(٨٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾^(٨٩) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ ﴾^(٩٠) فهذه من الآيات المشكلة التي تعرض لها المعربون للقرآن الكريم ، قال ابن النحاس : " قال أبو جعفر وهذا الموضع مُشْكِلٌ من الإعراب ؛ لأنّ (أمّا) تحتاج إلى جواب و يسأل لم صار لا يلي (أمّا) إلاّ الاسم وهي تشبه حروف المجازاة؟ وإنما يلي حروف المجازاة الفعل ، وهذا أشكل ما فيها "^(٩١).

كما اختلف حولها النحاة أيضًا حيث جُمع فيها بين (أمّا ، وإن) ، ولو كانت أمّا شرطية لما صح الجمع بينها وبين إنّ الشرطية الجازمة فلا يصح أن تجتمع أداتان لمعنى واحد^(٩٢)؛ ولذلك اختلفوا في الجواب المذكور بعدها هل هو لـ (أمّا) أو لـ (إن) ، أو الجواب لهما معًا فكانت لهم ثلاثة مذاهب^(٩٣):

المذهب الأول : مذهب سيبويه والبصريين بأنّ ما بعد الفاء هو جواب (أمّا) ، و (إن) لا جواب لها ههنا فهو محذوف؛ لأنّ بعدها فعلاً ماضياً ، قال سيبويه: "فإنّما هو كقولك : أمّا غداً فلك ذاك . وحسنت إن كان لأنّه لم يجزم بها ، كما حسنت في قوله: أنت ظالم إن فعلت"^(٩٤). وبه قال المبرد : " الفاء لابد منها في جزاء (أمّا) فقد صارت هاهنا جواباً لها ، والفاء وما بعدها يسدان مسد جواب (إن) "^(٩٥).

وصححه أبو حيان كما نقل الشمني^(٩٦) عنه ولم أقف عليه في ارتشاف الضرب^(٩٧) ولا في التذييل ، وعللوا ذلك لسببين^(٩٨):

- ١- أنّ القاعدة أنّه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلاّ جواب واحد كان الجواب لأسبقهما.
 - ٢- أنّ شرط (أمّا) قد حُذف فلو حُذف جوابها لحصل إجحاف بها.
- ويوضح ابن مالك ذلك بقوله: " فإذا كان أول الشرطين (أمّا) كانت أحق بذلك من وجهين : أحدهما: أنّ جوابها إذا انفردت لا يحذف أصلاً ، وجواب غيرها إذا انفرد يُحذف كثيراً لدليل. وحذف ما عُهد حذفه أولى من حذف ما لم يُعهد حذفه.
- الثاني: أنّ (أمّا) قد التزم معها حذف فعل الشرط ، وقامت هي مقامه . فلو حُذف جوابها لكان ذلك إجحافاً. و (إن) ليست كذلك "^(٩٩).

المذهب الثاني : مذهب الأخفش^(١٠٠) والفراء^(١٠١) بأنّهما أجيبا بجواب واحد وهو الفاء وما بعده

(فروح) و (فسلام لك) ، و (فنزّل من حميم) ، وبه قال مكي القيسي قال: "قوله: (فأما إن كان) جواب أما وإن في الفاء في قوله (فروح) أي: فله روح ابتداء وخبر. وقيل الفاء جواب أما وإن جوابها فيما قبلها لأنّها لم تعمل في اللفظ. وقال المبرد جواب إن محذوف ولا يلي (أما) إلّا الأسماء والجمل وفيها معنى الشرط وكان حقها أن لا يليها إلّا الفعل للشرط الذي فيها لكنها نائبة عن فعل لأنّ معناها: مهما يكن من شيء فالأمر كذا وكذا فلما نابت بنفسها عن فعل والفعل لا يليه فعل امتنع أن يليها الفعل ووليها الاسم أو الجمل وتقدير الاسم أن يكون بعد جوابها فإذا أردت أن تعرف إعراب الاسم الذي بعدها فاجعل موضعها (مهما) وقدر الاسم بعد الفاء وأدخل الفاء على الفعل. ومعنى أما عند أبي إسحاق أنّها خروج من شيء إلى شيء، أي: دع ما كنا فيه وخذ في غيره" (١٠٢).

وعلق السمين الحلبي على قول مكي السابق بأنّ الجواب يكون لـ (إن) فقط بناء على كلامه؛ لأنّ (أما) ليست شرطاً، ويعلل ترجيح بعضهم بأنّ الجواب لـ (أما) ؛ لأنّ (إن) كثر حذف جوابها منفردة، فادعاء ذلك مع شرط آخر أولى (١٠٣).

المذهب الثالث: ذهب الفارسي في أحد قوليه إلى أنّ الجواب لـ (إن) ، وجواب (أما) محذوف، وقوله الآخر كمذهب سيبويه ونصّ عليه بقوله: "فالفاء جواب (أما) ، ولا تكون جواب الجزاء ، ألا ترى أنّ جواب (أما) لا يحذف في حال السعة والاختيار، وجواب (إن) قد يحذف في الكلام في نحو: أنت ظالم إن فعلت ؛ إلّا أنّ (أما) وجوابها استغني بهما عن جواب الجزاء كما استغني عن جواب الجزاء في قولهم : أنت ظالم ، عن جواب: إن فعلت" (١٠٤).

أما عند الأنباري فهي حرف معناه التفصيل ويفيد معنى الشرط فصل بينه وبين الفاء بقوله (إن كان من المقربين) تحسیناً للفظ ، كما فصل بينهما بالظرف والمفعول في نحو: أما اليوم فزيد ذاهبٌ ، وعليه تكون الفاء في (فروح) جواب (أما) ، و (أما) مع جوابها في موضع جواب (إن) وإن كانت متقدمة عليه (١٠٥).

المبحث الثالث: إعراب الاسم الواقع بعد (أما) عند النّحاة.

القياس في (أما) أن يليها اسم مرفوع من الأسماء مبتدأ أو خبر (١٠٦)، ولا يليها فعل ؛ لأنّها لو وليها فعل لثوهم أنّه فعل الشرط (١٠٧) ، فالمبتدأ نحو: أما زيد فمنطلق ، والخبر نحو: أما في الدار فزيد، وزعم الصفار أنّ الفصل بين أما والفاء بالخبر قليل (١٠٨).

ويجوز أن يقع الاسم بعدها منصوباً بفعل بعد الفاء ؛ لزوال معنى الابتداء كما وضّح الهروي حيث قال: "فإن وقع بعد الفاء فعل يعمل في الاسم الذي بعد (أما) نصبته به ، وزال معنى الابتداء كما يزول في غير هذا الموضع بدخول العوامل، فتقول: (أما زيد فرأيتُ) ، و (أما أخاك

فأكرمْتُ) يجري الكلام في الإعراب مع دخولها مجراه قبل دخولها^(١٠٩).
قال ابن الشجري: "ومن أحكامها أنَّها لا يليها إلا الاسم ، مرفوعاً بالابتداء ، أو منصوباً بفعل بعده غير مشغول عنه، وأنَّ الفاء تقع بعدها جواباً لها ، لتضمنها معنى الفعل الشرطي ، ولتضمنها معنى الفعل لم يلاصقها فعل".^(١١٠)
وقد صرَّح النُّحاة بأنَّ الاسم المنصوب الواقع بعدها قد يُنصب لفظاً أو محلاً على أنَّه مفعول به مقدم بفعل الجواب^(١١١) كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَنْهَرْ﴾^(١١٢)، و﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾^(١١٣)، و﴿وَأَمَّا

بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾^(١١٤).
وقد يُنصب لأنَّه معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو: (أما زيداً فاضربه)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(١١٥) بنصب (ثمود) على قراءة النصب وسيأتي ذكرها في المبحث الرابع^(١١٦).

وقد تقع بعدها جملة الشرط كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٌ﴾^(١١٧)، أو ظرف معمول لـ (أما) لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، أو للفعل المحذوف ، نحو: (أما اليوم فإنِّي ذاهب ، وأما في الدار فإنَّ زيداً جالس)^(١١٨).

وقد حدَّد النُّحاة الأسماء المنصوبة الواقعة بعد (أما) ، وهي على ثلاثة أنواع:

النوع الأول:

مصدر نكرة مكرر ضمناً بأن يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو: (أما سمناً فسمينٌ، وأما علماً فعالمٌ)^(١١٩).

والمصدر الواقع بعد (أما) في المثالين السابقين (سمناً ، وعلماً) يختلف النُّحاة في إعرابه ، فكانت لهم في إعرابه عدة أوجه على النحو الآتي:

الأول: مذهب سيبويه ومن تبعه من النُّحاة:

ذهبوا إلى أنَّ المصدر منصوب على الحال، وقد نص سيبويه على ذلك بقوله: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنَّه حال صار فيه المذكور ، وذلك قولك أما سمناً فسمينٌ ، وأما علماً فعالمٌ"^(١٢٠).

وتبعه في هذا السيرافي^(١٢١)، وأبو حيان^(١٢٢)، وهو واجب النصب أيضاً عند الحجازيين كما ذكر الرضي حيث قال: "فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا إلى حد الوجوب"^(١٢٣).

وأكد ذلك ابن مالك بقوله: "والحجازيون يجيزون نصب المعرفة ورفعها ، ويلتزمون نصب المنكر"^(١٢٤).

أما بنو تميم فقد ذكر سيبويه أنهم يجيزون رفع المصدر فيقولون : (أما علم فعالم) وإن كان النصب في لغتهم أحسن ، فقال: "وقد يُرفع هذا في لغة بني تميم ، والنصب في لغتها أحسن ؛ لأنهم يتوهمون الحال ، فإن أدخلت الألف واللام رفعوا ، لأنه يمتنع من أن يكون حالاً" (١٢٥).
أما إذا عُرِف المصدر نحو: (أما العلم فعالم) ، فبنوا تميم تركوا القبح ورفعوا ما بعد (أما) ، وأما الحجازيون فينصبون الاسم على أنه مفعول له ، قال سيبويه : "وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام ؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال ، وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره ؛ فمن ثم لم ينصبوا في الألف واللام ، وتركوا القبح. فكأن الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي ينتصب لأنه موقع له ، نحو قولك : فعلته مخافة ذلك. وذلك قولهم : أما النبل فنبل ، وأما العقل فهو الرجل الكامل العقل ، كأنه قال : هو الرجل الكامل العقل والرأي ، أي للعقل والرأي ، وكأنه أجاب من قال : لمه؟

وعلى هذا الباب فأجر جميع ما أجرته نكرة حالاً إذا أدخلت فيه الألف واللام" (١٢٦).
وقد شرح السيرافي (١٢٧) نص سيبويه السابق موضحاً إعراب الحجازيين وبنو تميم فذكر أن بني تميم إذا أدخلوا الألف واللام على المصدر لم يُجروه مجرى الأول ، فدل هذا على أن الحجازيين ينصبونه على أنه مفعول له ، والمفعول له يأتي معرفة ونكرة نحو : فعلته مخافة الشر ، ومخافة ، أما بنو تميم فيذهبون به مذهب الحال ؛ فالحال لا تكون إلا نكرة فإذا عُرِف المصدر نحو: أما العلم فإنك عالم به رفعوا العلم بالابتداء ، والتقدير : مهما يكن من شيء فالعلم أنا عالم.

وقد نقل ابن مالك (١٢٨) أن الرفع والنصب مستويان في الجواز عند الحجازيين ، بخلاف ما ذكره أبو حيان في أن الرفع هو الأكثر عند الحجازيين بدليل تقديم سيبويه له على النصب ، قال أبو حيان: "وإنما كان الرفع أكثر في لغة الحجاز والنصب أقل ؛ لأنه لما كان معرفاً بأل قويته فيه جهة أن يكون مسنداً إليه ، فكان جعله عمدة أحسن من جعله فضلة" (١٢٩).

ثانياً :مذهب الأخفش:

لم يوافق الأخفش سيبويه في رأيه ، فأعرب المصدر المنصوب في التثنية والتعريف في نحو: (أما علماً فعالم ، وأما العلم فعالم) ، مفعولاً مطلقاً ، والتقدير : مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علماً ، والعامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترب بما لا يعمل ما بعده فيما قبله (١٣٠) ، ونسب ابن عقيل هذا الرأي أيضاً للمبرد (١٣١).

واعترض أبو حيان على الأخفش مدلاً على فساد قوله بأمرين هما (١٣٢):

١- أن المصدر المؤكد لا يكون معرفاً بالألف واللام ، فالألف واللام يُخرجانه من الإبهام

إلى التخصيص ، والحكم بزيادة أل على خلاف الأصل .

٢- أنه لا يصح أن يكون مصدرًا مؤكّدًا في نحو : أمّا علمًا فلا علم له ؛ لأنّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها .

الثالث: مذهب الكوفيين وبعض النحاة :

ذهب الكوفيون وبعض المغاربة^(١٣٣) من النحاة إلى أنّ المصدر المنصوب نكرة كان أو معرفة منصوب على أنّه مفعول به بفعل الشرط المقدر^(١٣٤)، واختاره ابن مالك معترضًا قال : " قلت وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب ؛ لأنّه لا يخرج فيه شيء عن أصله ، ولا يمنع من اطراده مانع ، بخلاف الحكم بالحالية ؛ فإنّ فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم فاعل ، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه ، وبخلاف الحكم بأنّه مصدر مؤكد فإنّه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وأمّا الحكم بأنّه مفعول به فلا يعرض مانع يمنع منه في لفظ ولا في معنى ، فكان أولى من غيره ، وممّا يؤيده الرجوع إليه على أحسن الوجهين في قول الشاعر :

ألا ليت شعري هل إلى أمّ مالكٍ سبيلٌ فأمّا الصبرُ عنها فلا صبرًا .^(١٣٥)

فيروى بالرفع على الابتداء ، وبالنصب على تقدير مهما تذر الصبر عنها فلا صبر ، هذا تقدير السيرافي وهو أسهل من جعل الصبر مفعولاً له ، وإن كان هو قول سيبويه^(١٣٦) .

واستدل ابن مالك على صحة مذهبه بالآتي :

١- السماع من الشعر واستدل بالبيت الشعري السابق .

٢- رواية الفراء عن الكسائي عن العرب : أمّا قريشًا فأنا أفضلها^(١٣٧) ، وتقديره : مهما تذكر قريشًا فأنا أفضلها .

وذكر السيرافي أنّه جزء من بيت ، فقال : " وقال الفراء إنّهُ سمع الكسائي أنشد من هذا البيت : (أمّا قريشًا فأنا أفضلها) أي : أنا منها ، وأنا أفضلها ، والرفع في هذا أقوى ، وكذلك : أمّا عبداً الله فإنّي أفضل منه^(١٣٨) .

وقد ردّ أبو حيان دليله ؛ لأنّ سيبويه منع النصب ، وهو قليل في كلامهم ، قال أبو حيان : " وأمّا ما حكى المصنف من قولهم (أمّا قريشًا فأنا أفضلها) فالنصب قد منعه س^(١٣٩) ، وإن صحت حكاية الكسائي ذلك عن يَحْتَج بكلامهم من العرب فهو قليل جدًّا ، ويخرج على إضمار المصدر وإبقاء معموله ، والتقدير : أمّا ذكرك قريشًا فأنا أفضلها ، حذف المصدر ، وأبقي معموله^(١٤٠) .

فالرفع فيه أقوى كما نصّ الفراء^(١٤١) ، فكأنّه محمول على معناه قال السيرافي : " وكأنّ هذا محمول على معناه ؛ لأنّ قوله : إني أفضلها : أنا أفضلها ، من فضّلْتُ أفضلُ ، وكذا معنى :

فإني أفضل منه، أي: أنا أفضلُهُ" (١٤٢).

وتقديره عند الرضي: فأنا أغلبهم في الفضل (١٤٣).

٣- رواية يونس عن قوم من العرب أنهم يقولون: (أما العبيد فذو عبيد) بالنصب ، وتقديره عند ابن مالك : (مهما تذكر العبيد فهو ذو عبيد، ومهما تذكر العبد فهو ذو عبد) (١٤٤).

ورُدَّ عليه بأن رواية يونس عن العرب بالنصب لغة قبيحة فقد نص سيبويه على قبحها وأجازها على ضعف إذا لم يُرد عبيدًا بأعيانهم ، أما إذا أراد عبيدًا بأعيانهم لم يكن إلا الرفع ، وقد نصَّ على هذا بقوله: "ولو قال :أما العبيدُ فأنت ذو عبيدٍ ، يريد عبيدًا بأعيانهم قد عرفهم المخاطب كمعرفتك ،كأنك قلت: أما العبيد الذين تعرف . لم يكن إلا رفعا". (١٤٥) وهي لغة قليلة خبيثة ، قال : "وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون : أما العبيد فذو عبيدٍ ، وأما العبد فذو عبدٍ ، يجرونه مجرى المصدر سواء . وهو قليل خبيث . وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجماء الغفير بالمصدر ، وشبهوا خمستهم بالمصدر . كأن هؤلاء أجازوا : هو الرجلُ العبيدُ والدراهم ، أي للعبيد وللدرهم ، وهذا لا يتكلم به ، وإنما وجهه وصوابه الرفع ، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس ، ولا أعلم الخليل خالفهما ، وقد حملوه على المصدر ، فقال النحويون : أما العلم والعبيد فذو علم وذو عبيد . وهذا قبيح ؛ لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب ، فخبث إذ أُجري غير المصدر كالمصدر وشبهوه بما هو في الرداءة مثله ، وهو قولهم : ويلٌ لهم وتبُّ" (١٤٦).

وقد ذكر سيبويه أن الرفع في هذا الباب هو الوجه المتبع في جميع اللغات ، فقال: "هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات ، وزعم يونس أنه قول أبي عمرو ، وذلك قولك :أما العبيدُ فذو عبيدٍ ، وأما العبدُ فذو عبدٍ ، وأما عبدان فذو عبيدين ، وإنما اختير الرفع لأن ما ذكرت في هذا الباب أسماء والأسماء لا تجري مجرى المصادر ، ألا ترى أنك تقول : هو الرجل علمًا وفقهاً ، ولا تقول : هو الرجل خيلًا وإبلًا ، فلما قُبِح ذلك جعلوا ما بعده خبرًا له ، كأنهم قالوا :أما العبيدُ فأنت فيهم ، أو أنت منهم ذو عبيدٍ ، أي لك من العبيد نصيب ، كأنك أردت أن تقول :أما من العبيد أو أما في العبيد فأنت ذو عبيدٍ إلا أنك أخرت في ومن ، وأضمرت فيها أسماءهم" (١٤٧).

ورفع (العبيد) يكون على الابتداء وما بعده يكون خبرًا له ، والعائد محذوف وتقديره: أما العبيدُ فأنت منهم ، أو فيهم ، وإلى هذا أشار السيرافي حيث قال : "قوله أما العبيدُ فذو عبيدٍ: فرفع العبيد هو الوجه ؛ لأنَّ العبد ، ليس بمصدرٍ فيقدر له فعل من لفظه بنصبه على ما تقدم في المصادر فوجب رفعه بالابتداء ، وما بعده يكون خبرًا له ، والعائد إليه محذوف تقديره: أما العبيدُ فأنت منهم ، أو فيهم ، أو نحو هذا ذو عبيدٍ" (١٤٨).

وكان المبرد لا يجيز النصب ولا يرى له وجهًا (١٤٩).

واعترض الرضي على نصبه هنا على الحال ، وجعله مفعولاً به لما بعد الفاء قال: " أقول :
أما الحمل على الحال في مثله فضعيف ، ولا معنى له ، بل هو على أنه مفعول به لما بعد الفاء ؛
لأن معنى ذو عبيد : أي يملكهم ، وذلك كما روى الكسائي : أما قريشاً فأنا أفضلهم ، أي فأنا
أغلبهم في الفضل" (١٥٠).

وردّه الدماميني معترضاً على رأيه لعدم صحته فقال : " قلت أمّا كونه لا معنى له فغير
صحيح ؛ إذ تقييد الشيء العام الذي يوجد بهذه الحال متصور ، وله معنى ظاهر ، والتقدير :
مهما يكن من شيء في حالة كون ذلك الشيء عبيداً فهو ذو عبيد ، وأما جعله مفعولاً لما بعد
الفاء ؛ لكونه بتأويل الفعل ، فغير صحيح ؛ لأنه لم يثبت إعمال ما ليس فيه حروف الفعل في
المفعول به" (١٥١).

أمّا ابن مالك ومن تبعه فقد ردّ أبو حيان عليهم رأيهم لما فيه من الفساد لعدة أسباب
، وهي (١٥٢) :

١- أنه لو كان على إضمار الفعل المتعدي الناصب له لم يكن مختصاً بالمصدر فقط ، بل
كان جائزاً في كل الأسماء .

٢- لو كان مذهبه صحيحاً ؛ لجاز النصب في قولهم : أمّا الحارثُ فلا حارثُ لك ، وأمّا
البصرةُ فلا بصرةُ لك ، وأمّا أباك فلا أبا لك ، وهو مخالف لما نصّ عليه سيبويه في أنه لا يجوز
في مثلها إلاّ الرفع ، قال سيبويه : " وأمّا قوله : أمّا البصرةُ فلا بصرةُ لك ، وأمّا الحارثُ فلا حارثُ
لك ، وأمّا أبوك فلا أبا لك ، فهذا لا يكون فيه أبداً إلاّ الرفع ؛ لأنه اسم معروف ومعلوم ، قد
عرف المخاطب منه مثل ما قد عرفت ، كأنك قلت : أمّا الحارثُ فلا حارثُ لك بعده أو فلا
حارثُ لك سواه ، وكأنّه قال : أمّا البصرةُ فليست لك ، وأمّا الحارثُ فليس لك ؛ لأنّ ذلك المعنى
تريد" (١٥٣) .

وردّه ابن عقيل لعدم اطراد ذلك في الأسماء التي ليست بمصادر كعلم ، ولا صفات
كعالم (١٥٤) .

النوع الثاني الذي يقع بعد (أما) :

وهو الصفة التي تكرر لفظها بعد الفاء نحو : (أمّا صديقاً مصافياً فليس بصديق ، وأمّا عالماً
فعالماً) وقد ذهب سيبويه وجمهور النحاة ، ومنهم السيرافي (١٥٥) ، والأعلم الشنتمري (١٥٦) ، وابن
مالك (١٥٧) إلى أنّ ما بعد (أما) في هذين المثالين ينصبان على الحالية ، قال سيبويه : " وممّا
ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه ولا يكون حالاً ، قوله : أمّا
صديقاً مصافياً فليس بصديق مصافٍ ، وأمّا طاهرّاً فليس بطاهرٍ ، وأمّا عالماً فعالماً ، فهذا نصب
لأنّه جعله كائنًا في حال علمٍ وخارجاً من حال ظهور ومصادقة" (١٥٨) .

وقد جعل سيبويه العامل في نصب الحال هنا ما بعده أو ما قبله من الكلام ، فقال : "واعلم أنّ ما ينتصب في هذا الباب فالذي بعده أو قبله من الكلام قد عمل فيه ، كما عمل في الخبر ما قبله ، إذا قلت : أكرمته حذر أن أعاب ، وكما عمل في قوله : أتاه مشياً وماشياً" (١٥٩) .
ويقصد بذلك كما وضح أبوحيان أنّ انتصابه إمّا أن يكون بفعل الشرط المحذوف أو بالصفة التي بعد الفاء (١٦٠) .

هذا وقد وافقه المبرد في أنّ العامل هو ممّا يُقدّر قبل الفاء ممّا يدل عليه (أما) والتقدير : مهما تذكر زيداً صديقاً فليس بصديقٍ مصافٍ ، وخالفه في أنّ ما بعده يعمل فيه فلم يُجز أن يعمل فيه (بصديق) ؛ لأنّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ؛ وذلك لاقتران الصفة العاملة بباء الجر هذا ما نسبته ابن ولاد (١٦١) ، والسيرافي (١٦٢) والأعلم (١٦٣) وابن مالك (١٦٤) وأبو حيان (١٦٥) للمبرد ولم أقف عليه في المقتضب .

ورّد عليه بأنّ الباء زائدة لا تمنع فدخلها كخروجها (١٦٦) ؛ ولذلك أجاز بعض النحاة عمل ما بعد الفاء فيما قبلها (١٦٧) ، قال السيرافي معللاً جواز ذلك عندهم : "واعلم أنّ قولك : (بزيد) أنّ الباء حرف فلا يتقدم معمولها إذ ليست للحروف قوة الفعل كما لا تقول : ركباً مررتُ بزيد ؛ لأنّ ما في صلة الباء لا يتقدم عليها . ومن أجاز إعمال ما بعد الباء في (أما) فرّق بين الباء التي تدخل للجحد التي تُعدي الفعل بالزيادة التي ذكر (١٦٨) .

هذا وقد حاول ابن ولاد الانتصار لسيبويه على المبرد ، ووضح بأنّ مقصده إرادة معنى (أو) ، فقال : "وأما قول سيبويه في أول الباب : إنّ المصدر ينتصب بما قبله وما بعده ، فلم يُرد به أنّه منصوب بهما جميعاً في حال ، وإنّما أراد معنى (أو) ، وقد بيّن ذلك في آخر الباب بإعادة هذا القول فقال : ينتصب بما بعده أو ما قبله ، وجاء بلفظ (أو) ولو لم يُرد ذلك لكان الكلام فاسداً ؛ لأنّه لا ينتصب بشيئين ، وإنّما جاز إضمار المذکور بعد (أما) لتقدم ذكره" (١٦٩) .

وكان للأخفش رأياً مخالفاً لرأي سيبويه وجمهور النحاة ، فذهب إلى أنّ (صديقاً ، وعالماً) منصوبان بـ (أن تكون) مضمر (١٧٠) ، والتقدير : أمّا أن يكون إنساناً صديقاً فالمذکور صديق .

ورّد المبرد ولم يذكر له حجة (١٧١) ، ورّد ابن ولاد وبيّن فساده ؛ لأنّ المصادر الواقعة بعد (أما) في هذا الباب الأكثر فيها النصب فإذا أضمرت (أن يكون) نُصب على مذهب من ينصب بإضمار ناصب فلزمه أن يكون المضمر مصدرًا ويكون منصوبًا بمصدر آخر وهذا فاسد ، فقال : "فأما ما حكاه محمد عن الأخفش من أنّه يضمّر (أن يكون) فقد رجع عنه في آخر الكلام ، ولسنا نقصر على رجوعه دون تبیین مذهب الأخفش فيه وإفساده ، وذلك أنّ المصادر في هذا الباب إذا وليت (أما) فالأكثر فيها النصب ، فإذا أضمرت (أن يكون) وهو مصدر نصبته على

مذهب من ينصب بإضمار ناصب فقد لزمه على قوله أن يكون المضمّر مصدرًا أيضًا ، ويكون منصوبًا بمصدر آخر ، فيتصل هذا بما لا غاية له، وهذا فاسد^(١٧٢).

ورده ابن مالك^(١٧٣) وكانت له حجة أخرى وهي أنّه يؤدي إلى التسلسل والتسلسل محال فإذا قدرنا (أن يكون) لزم كون أن وصلتها في موضع نصب على المذهب المختار بالإضافة إلى أنّه يجب أن يقدر قبلها (أن يكون) آخر وهذا محال.

ولم يؤيد أبو حيان ابن مالك في اعتراضه على المبرد ؛ لأنّ أن وصلتها لا يلزم بأن تكون في موضع نصب على المذهب المختار ، بل تكون في موضع رفع على الابتداء، فقال بعد أن ذكر قول ابن مالك السابق: "ولا يلزم ما قال من كون أن وصلتها في موضع نصب على المذهب المختار كما قال ، بل تكون في موضع رفع على الابتداء ، والتقدير: أمّا كون إنسان صديقًا فأنت صديقٌ ، والراجع محذوف ، أي : فأنت صديقٌ مثله ، أي: مثل كونه صديقًا ، ولو فرضنا أنّ (أن يكون) في موضع نصب لم يلزم أن يكون منصوبًا بـ (أن يكون) مضمرة ؛ لأنّه إذ ذاك يكون العامل فيه النصب الوصف الذي بعد الفاء ، ويكون (أن يكون) مفعولاً له ، والتقدير: أمّا لأن يكون إنسانٌ صديقًا فالمذكور صديقٌ ، وكأنّه قال: أمّا لكيثونة الصداقة فالمذكور صديقٌ ، كما قال س في أمّا العلم فعالمٌ ، أي: أمّا للعلم فعالمٌ ، وإنّما يردّ مذهب الأخفش بأنّ فيه إضمار المصدر وإبقاء معموله ، وقد ذكرنا أنّ ذلك من القلة والندور بحيث لا يُقاس عليه^(١٧٤).

أمّا النوع الثالث الذي يقع بعد (أمّا): (١٧٥)

فهو اسم ليس بمصدر ولا صفة نحو: (أمّا البصرة فلا بصرة لك، وأمّا أباك فلا أبا لك، وأمّا العبيد فذو عبيد).

وقد تعرضنا لهذه الأمثلة فيما سبق^(١٧٦) وذكرنا آراء النحاة وخلافهم حول إعراب الاسم المنصوب الواقع بعد أمّا في هذه الأمثلة ونحوها، فلا حاجة إلى إعادتها هنا.

القسم الثاني : القسم التطبيقي:

إعراب الاسم الواقع بعد (أمّا) في القرآن الكريم

وردت (أمّا) في القرآن الكريم في خمسين موضعًا ، جاء الاسم بعدها مرفوعًا على الابتداء كما يقتضي القياس في أربعة وأربعين موضعًا ، وجاء منصوبًا مخالفًا للقياس في ثلاثة مواضع ، وجاءت بعده جملة الشرط في ثلاثة مواضع.

أمّا المواضع التي رُفِعَ الاسم فيها بعد (أمّا) على الابتداء فقد جاءت على عدة صور



كالآتي:

الصورة الأولى: أما ، المبتدأ اسم موصول (الذين) ، خبره جملة فعلية.

الآيات:

- ١- ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ؕ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ (١٧٧)
- ٢- ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ (١٧٨)
- ٣- ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَالَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ (١٧٩)
- ٤- ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ (١٨٠)
- ٥- ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ (١٨١)
- ٦- ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ؕ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفَوا وَاسْتَغْبَرُوا فَيَعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ (١٨٢)
- ٧- ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا ﴾ (١٨٣)

٨- ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ (١٨٤)

- ٩- ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ ﴾ (١٨٥)
- ١٠- ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِ ؕ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ ﴾ (١٨٦)
- ١١- ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَتِي تَتْلَى عَلَيْهِمْ فَاَسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴾ (١٨٧)

فالاسم الموصول في الآيات السابقة (الذين آمنوا) ، (الذين كفروا) ، (الذين في قلوبهم زيج) ، (الذين كفروا) ، (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ، (الذين أسودت وجوههم) ، (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ، (الذين استنكفوا) ، (الذين آمنوا بالله) ، (الذين آمنوا) ، (الذين في قلوبهم مرض) ، (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ، (الذين كفروا) مبتدأ ، وخبره الجملة الفعلية المقرونة بالفاء (فيقولون) ، (فيتبعون) ، (فأعذبهم) ، (فيؤففيهم أجورهم) ، (فذوقوا العذاب) ، (فيؤففيهم أجورهم) ، (فيعذبهم عذاباً) ، (فسيدخلهم في رحمة منه) ، (فزادتهم إيماناً) ، (فزادتهم رجساً) ، (فيدخلهم ربهم في رحمته) ، (فلم تكن آياتي).

وينبغي الإشارة إلى أن الاسم الموصول (الذين) في الآية الثالثة : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾

فَأَعَذَّبَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ^(١٨٨) له محلان من الإعراب الأرجح أنه مرفوع على الابتداء ، والثاني أنه منصوب بفعل مقدر ^(١٨٩) وضعفه السمين الحلبي قال: "في محل هذا الموصول قولان ، أظهرهما : أنه مرفوع على الابتداء ، والخبر الفاء وما في حيزها ، والثاني : أنه منصوب بفعل مقدر على أن المسألة من باب الاشتغال ؛ إذ الفعل بعده قد عمل في ضميره ، وهذا وجه ضعيف ؛ لأن (أما) لا يليها إلا المبتدأ ، وإذا لم يليها إلا المبتدأ امتنع الاسم بعدها على إضمار فعل ومن جَوَزَ ذلك امتنع تمحل بأنه يضم الفاعل متأخراً عن الاسم ، ولا يضمه قبله، قال : لنلا يلي (أما) فعل وهي لا يليها الأفعال البتة فيقدر في قولك : (أما زيداً فرضيته) : (أما زيداً فرضيته فرضيته) ، وكذا هنا يقدر : فأما الذين كفروا أعذب فأعذبهم ، فيقدر العامل بعد الصلة ، ولا يقدره قبل الموصول لما ذكرت ، وهذا ينبغي ألا يجوز لعدم الحاجة إليه مع ارتكاب وجه ضعيف جداً في أفصح كلام وقد قرأ بعض الشواذ (وأما ثمود فهديناهم) بنصب ثمود واستضعفها الناس ^(١٩٠) .

ومثله (الذين) في الآية السادسة ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفَوْا وَاسْتَكَبرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ ^(١٩١) يجوز أن يكون منصوباً على إضمار فعل يفسره ما بعده كما ذكر النحاس . ^(١٩٢)

أو يكون خبره جملة اسمية، أو شبه الجملة كآيات التالية:

- ١- ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ^(١٩٣) .
- ٢- ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴾ ^(١٩٤) .
- ٣- ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَجْدُورٍ ﴾ ^(١٩٥) .
- ٤- ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْحَةٍ يُحْبَرُونَ ﴾ ^(١٩٦) .
- ٥- ﴿ أَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(١٩٧) .
- ٦- ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهِ تَكْذِبُونَ ﴾ ^(١٩٨) .

فالاسم الموصول في الآيات الثلاث الأولى (الذين ابيضت) ، (الذين شقوا) ، (الذين سعدوا) ، مبتدأ، وخبره شبه الجملة المقرونة بالفاء (ففي رحمة الله) ، (ففي النار) ، (ففي الجنة) ، وأما الاسم الموصول في الآية الرابعة (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ، والآية الخامسة (الذين آمنوا



وعملوا الصالحات)، والآية السادسة (الذين فسقوا) فجاء خبره جملة اسمية مقرونة بالفاء (فهم في روضة)، (فلهم جنات المأوى)، (فمأواهم النار).

الصورة الثانية: أمّا ، المبتدأ اسم موصول (من) ، وخبره جملة

فعلية.

١- ﴿قَالَ أَمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نَعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا ثَكْرًا﴾^(١٩٩).

٢- ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَأُ وَكِتَابِي﴾^(٢٠٠).

٣- ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ لِيَتَنِي لَوْ أُوتِ كِتَابِي﴾^(٢٠١).

٤- ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾^(٢٠٢).

٥- ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا﴾^(٢٠٣).

٦- ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنِيْرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾^(٢٠٤).

٧- ﴿وَأَمَّا مَنْ يُخْلِ وَأَسْتَغْنَىٰ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنِيْرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾^(٢٠٥).

فالاسم الموصول في الآيات السابقة (من ظلم)، (من تاب وآمن)، (من أوتي كتابه بيمينه)، (من أوتي كتابه بشماله)، (من أوتي كتابه من وراء ظهره)، (من أعطى واتقى)، (من بخل واستغنى)، (من ثقلت موازينه) مبتدأ خبره الجملة الفعلية المقرونة بالفاء (فسوف نعذبه)، (فيقول هؤم)، (فيقول يا ليتني)، (فسوف يدعو)، (فسنيسره لليسرى)، (فسنيسره للعسرى).

أو خبره جملة اسمية، كالأيات:

١- ﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرٍ يُسْرًا﴾^(٢٠٦).

٢- ﴿فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَىٰ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾^(٢٠٧).

٣- ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ وَءَاثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾^(٢٠٨).

٤- ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَىٰ النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾^(٢٠٩).

٥- ﴿وَأَمَّا مَنْ أَسْتَغْنَىٰ فَآتَتْ لَهُ تَصَدَّىٰ﴾^(٢١٠).

٦- ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَىٰ وَهُوَ يَخْشَىٰ فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾^(٢١١).

٧- ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٢١٢).

٨- ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾^(١٠).

فالاسم الموصول في الآيات السابقة (من آمن وعمل صالحًا)، (من تاب وآمن)، (من طغى)، (من خاف مقام ربه)، (من استغنى)، (من جاءك يسعى)، (من ثقلت موازينه)، (من خفت

موازينه) مبتدأ خبره الجملة الاسمية المقرونة بالفاء (فله جزاء الحسنى)، (فعسى أن يكون)، (فإنَّ الجحيم هي الأوى)، (فإنَّ الجنة هي المأوى)، (فأنت له تصدى)، (فأنت عنه تلهى)، (فهو في عيشة)، (فأمه هاوية).

الصورة الثالثة: أمَّا ، المبتدأ اسم صريح غير موصول ، والخبر جملة فعلية .

الآيات:

١- ﴿يَصْحَجِ السَّجْنَ أَمَّا أَحَدُكُمْ فَيَسْقَى رَبَّهُ خَمْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصَلِّبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ (٢١٣) .

٢- ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ (٢١٤) .

٣- ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْدَتْ أَنْ أَعْيِبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (٢١٥)

٤- ﴿وَأَمَّا الْعِلْمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ (٢١٦) .

٥- ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا﴾ (٢١٧) .

٦- ﴿فَأَمَّا عَادُ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ (٢١٨) .

٧- ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمُ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (٢١٩) .

٨- ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأَهْلِكُوا بِطَاغِيَةٍ﴾ (٢٢٠) .

٩- ﴿وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَلَيْهِ﴾ (٢٢١) .

١٠- ﴿وَأَمَّا الْفَالَسُطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ (٢٢٢) .

١١- ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَلَهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ (٢٢٣) .

١٢- ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلَهُ فَقَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ﴾ (٢٢٤) .

جاء المبتدأ في الآيات السابقة اسماً صريحاً (أحدكما) ، (الزبد) ، (السفينة) ، (الغلام) ، (الجدار) ، (عاد) ، (ثمود) ، (ثمود) ، (عاد) ، (القاسطون) ، (الإنسان) ، وخبره الجملة الفعلية المقرونة بالفاء (فيذهب جفاء) ، (فيمكث في الأرض) ، (فكانت لمساكين) ، (فكان أبواه مؤمنين) ، (فكان لغلّامين) ، (فاستكبروا) ، (فهديناهم) ، (فأهلكوا) ، (فأهلكوا) ، (فكانوا لجهنم حطباً) ، (فأكرمه) ، (فقدّر عليه).

وقد ورد في الاسم المرفوع الواقع بعد (أمّا) في الآية السابعة ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى

أَلْهَدَى فَأَخَذَتْهُمُ صَعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٢٢٥﴾ قراءة أخرى بنصب (ثمود) ، وهي قراءة ابن أبي إسحاق ، وعيسى الثقفي ، والحسن (٢٢٦) وهو وجه وإن كان الرفع أجود منه وهي قراءة عاصم ، وأهل المدينة ، والأعمش ، (٢٢٧) ، وقد نصّ على ذلك الفراء بقوله: "وكان الحسن يقرأ (وأما ثمود فهديناهم) ينصب وهو وجه والرفع أجود منه ؛ لأنّ أمّا تطلب الأسماء ، وتمتّع من الأفعال ، فهي بمنزلة الصلة للاسم ، ولو كانت أمّا حرفاً يلي الاسم إذا شئت ، والفعل إذا شئت كان الرفع والنصب معتدلين مثل قوله : ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ (٢٢٨) ألا ترى أنّ الواو تكون مع الفعل ومع الاسم ؟ فتقول : عبدالله ضربته وزيداً تركته ؛ لأنّك تقول : وتركت زيداً ، فتصلح في الفعل الواو كما صلحت في الاسم ، ولا تقول : أمّا ضربت عبدالله ، كما تقول : أمّا عبدالله فضربت ، ومن أجاز النصب وهو يرى هذه العلة فإنّه يقول : خِلْقَةُ ما نصب الأسماء أن يسبقها لا أن تسبقه . وكل صواب (٢٢٩) .

وقد جعل العكبري نصب (ثمود) في هذه الآية قوياً في القياس ؛ لدخول حرف فيه معنى الشرط ؛ لأنّ الشرط يقتضي الفعل وهو أولى به ، ويكون نصبه بفعل مقدر يفسره الظاهر ، والتقدير : مهما يكن من شيء ، فهدينا ثمود فهديناهم (٢٣٠) .

أمّا السمين الحلبي جعل النصب قليلاً كهذه القراءة ، وأمّا الرفع فهو متعين عند الجمهور ، فقال : " وأمّا الرفع فعلى الابتداء والجملة بعده الخبر ، وهو متعين عند الجمهور ؛ لأنّ (أمّا) لا يليها إلّا المبتدأ فلا يجوز فيما بعدها الاشتغال إلّا في قليل كهذه القراءة ، وإذا قدرت الفعل الناصب فقدره بعد الاسم المنصوب أي : وأمّا ثمود هديناهم فهديناهم ، قالوا ؛ لأنّها لا يليها الأفعال (٢٣١) .

الصورة الرابعة: أمّا ، الاسم مفعول به مقدم ، والجملة فعلية جملة جواب

الشرط لا محل لها .

الآيات :

١- ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (٢٣٢) .

٢- ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ (٢٣٣) .

٣- ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ (٢٣٤) .

نصب الاسم الواقع بعد (أمّا) لفظاً (٢٣٥) في الآيتين الأولى والثانية (اليتم) ، و(السائل) على أنّه مفعول به مقدم بالفعل الواقع بعد (تقهر) ، و(تنهر) ، والفاء في (فلا تقهر) ، و(فلا تنهر) واقعة في جواب (أمّا) والجملة فعلية بعده جملة جواب الشرط ؛ لأنّ فيها معنى الشرط (٢٣٦) .

أما الآية الثالثة فشبه الجملة من الجار والمجرور (بنعمة ربك) في محل نصب بالفعل الواقع بعد الفاء (حدث) (٢٣٧).

وأما في هاتين الآيتين لا تعمل عند الأخفش فالنصب بالفعل الواقع بعد الاسم ، قال الأخفش : " و(أما) لا تعمل شيئاً ؛ ألا ترى أنك تقول : (وأما السائل فلا تنهر) فتنصبه بتنهر ، ولم تُعبر أما شيئاً منه " (٢٣٨).

الصورة الخامسة: أما ، جملة الشرط مصدرة بـ(إن)، والفاء رابطة لجواب (أما).

١- ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ﴾ (٢٣٩).

٢- ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ (٢٤٠).

٣- ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ (٢٤١).

فُصل بين (أما) وجوابها في الآيات السابقة بجملة الشرط (إن كان من المقربين) ، (إن كان من أصحاب اليمين) ، (إن كان من المكذبين) وجوابها الفاء وما بعدها (فروح) ، و(فسلام لك) ، و(فنزل من حميم).

وقد سبق ذكر الخلاف حول هذه الآيات عند النحاة والمعرّبين للقرآن الكريم فلا حاجة إلى إعادته هنا (٢٤٢).

الخاتمة والنتائج:

الحمد لله حمد الشاكرين ، والصلاة والسلام على إمام المرسلين ، وبعد هذه الرحلة الطويلة الممتعة في البحث عن أصل (أما) ودلالاتها ، وتضمنها معنى الشرط ، وآراء النحاة في إعراب الاسم الواقع بعدها ، وذلك بالنظر أولاً في آراء النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين ، ثم النظر في كتاب الله سبحانه وتعالى ومطابقة ما ورد فيه من آيات كريمة عن (أما) وإعراب الاسم الواقع بعدها مع آراء النحاة ومذاهبهم ، فقد أفضى البحث إلى النتائج التالية:

- ١- اكتفى النحاة الأوائل بأن معنى (أما) هو الجزاء فقط.
- ٢- اختلاف موقف النحاة المتأخرين من (أما) ، فمنهم من ذكرها مع حروف الشروط ، ومنهم من جعلها من أدوات التعليق .
- ٣- تعددت معاني (أما) فقد تأتى للتفصيل ، وللإخبار ، وللتوكيد.
- ٤- (أما) ليست من أدوات الشرط ، وإنما هي متضمنة لمعنى الشرط بإجماع النحاة، فقد نابت عن أداة الشرط المحذوفة وفعله ومتعلقه.



٥- مخالفة (أما) لأدوات الشرط ؛ فأدوات الشرط لا يليها إلا الأفعال ، في حين (أما) تليها الأسماء .

٦- أن تضمنها لمعنى (مهما) إنما هو من حيث صلاحية التقدير .

٧- أن الفاء الرابطة لجواب (أما) مخالفة في القياس لضوابط فاء الجزاء ، ففاء الجزاء تتصل بجواب الشرط لتربطه بفعله ومن هنا كان لا بد أن يكون هناك ارتباط سببي بينهما ، في حين فاء (أما) مؤخرة عن موضعها فعند نيابتها عن المحذوف وهو اسم الشرط وفعله ومتعلقه زحلت إلى الخبر ففقدت هذا الارتباط السببي ، بالإضافة إلى أن فاء الجزاء يصح حذفها من جواب الشرط ، ويمتنع ذلك مع فاء (أما) في سعة الكلام .

٨- أن القياس في الاسم الواقع بعد (أما) أن يكون مرفوعاً على الابتداء بكثرة ، وعلى الخبرية بقلة ، وقد يأتي منصوباً مخالفاً للقياس .

٩- جاء الاسم الواقع بعد (أما) في القرآن الكريم مرفوعاً موافقاً للقياس في أربعة وأربعين موضعاً ، ولم يرد منصوباً إلا في ثلاثة مواضع .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الهوامش :

(١) التعليق : هو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع ؛ لأن الجملة التي لم يؤثر فيها العامل لفظاً لها محل من الإعراب في التقدير .

ويجب تعليق الفعل إذا كان هناك مانع من إعماله ، وذلك إذا وقع بعد أدوات التعليق :

١- ما وإن ، ولا النافيات .

٢- لام الابتداء .

٣- لام القسم .

٤- الاستقهام سواء أكان بالحرف أم بالاسم .

بالإضافة إلى أن بعض أدوات الشرط غير الجازمة تعلق الفعل عن عمله ومنها: لو، ولولا ، ولماً ، وأماً ، ، ولم يعدّها أبو حيان من أدوات الشرط بل جعلها من الأدوات التي يُعلّق بها الفعل عن عمله .

ينظر: التذييل والتكميل: أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : حسن هندراوي ، ط / الأولى ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، دار كنوز اشبيليا ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م ، ج: ٦ / ٧٨ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان ، تحقيق : رجب عثمان ، ط/الأولى ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، ج: ٤/ ٢١١٤-٢١١٥و ٢/ ١٨٩٣ ، وجامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ، ط/الثامنة والثلاثون ، بيروت ، صيدا ، المكتبة العصرية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، ج: ٢/ ٢٩ .

- (٢) ارتشاف الضرب، ج: ٢ / ١٨٩٣
- (٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الكويت ، دار البحوث العلمية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، ج ٤ / ٣٥٤.
- (٤) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق : عبد الحميد السيد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، ج ٤ / ١٠.
- (٥) حاشية الشمني المسماة المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، للشمني، الطبعة البهية بمصر، ج ١ / ١٢٠.
- (٦) توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، شرح وتحقيق : عبدالرحمن علي سليمان ، ط/ الأولى، القاهرة، دار الفكر العربي ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ص: ١٣٠٥.
- (٧) ارتشاف الضرب ، ج: ٢ / ١٨٩٣، والجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق : فخر الدين قباوة، و محمد نديم ، ط/ الثانية، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٤٠ م، ص: ٥٢٣.
- (٨) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، ط/ الأولى ، القاهرة، عالم الكتب ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ج: ٦ / ٢٤٥.
- (٩) الهمع: ٣٥٤ / ٤ - ٣٥٥.
- (١٠) الكتاب ، سيبويه ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، بيروت ، عالم الكتب ، ج: ٤ / ٢٣٥.
- (١١) المقتضب ، للمبرد ، تحقيق : عبدالخالق عزيمة، ط/ الثانية، القاهرة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي : ٣ / ٢٧.
- (١٢) الإيضاح ، للفارسي ، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، ط/ الثانية، لبنان - بيروت عالم الكتب ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، ص : ٢٥٠ - ٢٥٣.
- (١٣) المفصل في علم اللغة ، للزمخشري، راجعه وعلق عليه: محمد عز الدين السعيد ، ط/ الأولى ، بيروت، دار إحياء العلوم ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، ص: ٣٨٦.
- (١٤) التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق فتحي مصطفى ، ط/ الأولى ، دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ج: ١ / ٤٠٨ - ٤١٨.
- (١٥) أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة بيطار ، دمشق ، مطبوعات المجمع العلمي ، ص: ٣٣٦ - ٣٤٠.
- (١٦) التخمير، شرح المفصل في صنعة الإعراب ، لصدر الأفاضل الخوازمي، تحقيق : عبدالرحمن سليمان العثيمين ، ط/ الأولى ، بيروت ، لبنان ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٠ م، ج: ٤ / ١٥٣.
- (١٧) الكافية في النحو، لابن الحاجب، شرح رضي الدين الإستراباذي ، بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية، ص: ٣٨٩ - ٣٩٥، وشرح الوافية نظم الك، لابن الحاجب ، دراسة وتحقيق موسى بناي علوان العليلي ، النجف، مطبعة الآداب ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، ص: ٤١٠ - ٤١٧.
- (١٨) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حققه وقدم له عبدالمنعم هريدي، ط/ الأولى، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث ، ج: ٣ / ١٦٤٦.
- (١٩) شرح الرضي للكافية، ج: ٣ / ٢٢٤ - ٢٤٢.
- (٢٠) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، ج: ٤ / ٢٣٢.

- (^{٢١}) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين بن عقيل ، تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/ العشر، القاهرة، دار التراث ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، ج: ٤/ ٥٢.
- (^{٢٢}) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد، صيدا ، بيروت، المكتبة العصرية ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، ج: ١/ ٦٧.
- (^{٢٣}) المصدر السابق ، ج: ١/ ٦٧.
- (^{٢٤}) شرح التصريح على التوضيح ، للأزهري، القاهرة، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، ج: ٢/ ٢٤١.
- (^{٢٥}) حاشية الصبان للشيخ محمد بن علي الصبان على شرح الأشموني للشيخ علي بن محمد الأشموني على ألفية ابن مالك ، ضبطه وصححه وخرج شواهد أبيراهم شمس الدين ، ط/ الأولى ، بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، ج : ٤/ ٦٢، وينظر الهمع، ج: ٤/ ٣٥٥.
- (^{٢٦}) الجنى الداني: ٥٢٥.
- (^{٢٧}) حاشية الشمني، ج: ١/ ١٢٠.
- (^{٢٨}) المصدر السابق ، ج: ١/ ١٢١.
- (^{٢٩}) ارتشاف الضرب، ج: ٢/ ١٨٩٣.
- (^{٣٠}) الهمع ، ج: ٤/ ٣٥٤.
- (^{٣١}) شرح الأشموني، ج: ٤/ ١٠.
- (^{٣٢}) حاشية الشمني ، ج: ١/ ١٢٠.
- (^{٣٣}) المصدر السابق ، ج: ١/ ١٢٠.
- (^{٣٤}) الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس اللغوي، حققه وضبط نصوصه وقدم له عمر فاروق الطباع ، ط/ الأولى ، بيروت ، لبنان ، مكتبة المعارف ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، ص: ١٤٨.
- (^{٣٥}) الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق : عبدالمعين الملوح ، ط/ الثانية ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، ص: ١٤٤.
- (^{٣٦}) حاشية الدسوقي، للإمام مصطفى الدسوقي ، ملتمز الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي ، المهندسين ، مصر ، ج: ١/ ٥٩.
- (^{٣٧}) البيان في غريب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق: طه عبد الحميد طه، ومراجعة : مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، ج: ٢/ ٤١٩.
- (^{٣٨}) الفصول في العربية، لابن الدهان النحوي ، حققه: فائز فارس ، ط/ الأولى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، إريد ، الأردن ، دار الأمل ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، ص: ٤١.
- (^{٣٩}) أمالي ابن الشجري، لهية الله بن علي العلوي ، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي ، ط/ الأولى ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، ج: ٣/ ١٣٠.
- (^{٤٠}) شرح المفصل ، للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي ، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، ج: ٩/ ١١.

- (٤١) الكافية، ج: ٣٩٥/٢، وينظر شرح الوافية: ٤١٩.
- (٤٢) شرح الرضي للكافية، ج: ٢٤٢ / ٦.
- (٤٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد عبدالنور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط/ الثانية، دمشق، دار القلم، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ص: ١٨١.
- (٤٤) شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، حققه وضبطه وشرح شواهد عبدالحميد السيد، بيروت، دار الجيل، ص: ٧١٥.
- (٤٥) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ج: ٥٢/٤.
- (٤٦) من الآية (٧٩) من سورة الكهف.
- (٤٧) من الآية (٨٠) من سورة الكهف.
- (٤٨) من الآية (٨٢) من سورة الكهف.
- (٤٩) حاشية الصبان، ج: ٦٥/٤.
- (٥٠) شرح الأشموني، ج: ١٠١/٤.
- (٥١) الآيتان (١٧٥، ١٧٤) من سورة النساء.
- (٥٢) من الآية (٧) من سورة آل عمران.
- (٥٣) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العلي، بغداد، ج: ٢٦٠/٢.
- (٥٤) من الآية (٧) من سورة آل عمران.
- (٥٥) من الآية (٧) من سورة آل عمران.
- (٥٦) شرح الرضي للكافية، ج: ٢٤٢/٦.
- (٥٧) رصف المباني: ١٨٢.
- (٥٨) الكشف في حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله محمود الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل عبدالموجود، والشيخ علي محمد المعوض، ، وشارك في تحقيقه فتحي عبدالرحمن حجازي، ط/ الأولى، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ج: ٢٤٣/١.
- (٥٩) المصدر السابق، ج: ٢٤٣/١.
- (٦٠) مغني اللبيب، ج: ٦٧ / ١.
- (٦١) المقتضب، ج: ٢٧/٣.
- (٦٢) كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط/ الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ص: ٦٣ - ٦٤.
- (٦٣) المفصل: ٣٨٦.
- (٦٤) شرح المفصل لابن يعيش، ج: ١١/٩.
- (٦٥) شرح الكافية الشافية، ج: ١٦٤٢، ١٦٤٦.
- (٦٦) ارتشاف الضرب، ج: ١٨٩٣/٢.
- (٦٧) شرح ابن عقيل، ج: ٥٢ / ٤.
- (٦٨) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ٧١٥.
- (٦٩) شرح الرضي للكافية، ج: ٢٤٢/٦ - ٢٤٣.



- (٧٠) المصدر السابق، ج: ٢٤٥/٦.
- (٧١) المصدر السابق، ج: ٢٤٥/٦.
- (٧٢) شرح التصريح، ج: ٢٦٢/٢.
- (٧٣) الهمع، ج: ٣٥٥/٤.
- (٧٤) حاشية الدسوقي، ج: ٦٠/١.
- (٧٥) حاشية الشيخ ياسين ضمن شرح التصريح على التوضيح، القاهرة، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، ج: ٢٦١/٢.
- (٧٦) الهمع، ج: ٣٥٦/٤.
- (٧٧) شرح الرضي للكافية، ج: ٣٤٥/٦.
- (٧٨) ارتشاف الضرب: ١٨٩٣.
- (٧٩) شرح ابن يعيش، ج: ١١/٩، وحاشية الصبان، ج: ٦٣/٤، وحاشية الخصري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، للشيخ الدمياطي، ط/ الأخيرة، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م، ج: ١٣١/٢.
- (٨٠) شرح الرضي للكافية، ج: ٢٤٣/٦.
- (٨١) الجنى الداني: ٦٦.
- (٨٢) الجنى الداني: ٥٢٣ - ٥٢٤، وحاشية الصبان، ج: ٦٣-٦٥.
- (٨٣) سورة آل عمران آية (١٠٦).
- (٨٤) مغني اللبيب، ج: ٦٨/١.
- (٨٥) المصدر السابق، ج: ٦٨/١.
- (٨٦) من الطويل للحارث بن خالد المخزومي.
- ديوانه، شعر الحارث بن خالد المخزومي، ليحي الجبوري، النجف، ط/ الأولى، مطبعة النعمان، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، ص: ٤٥، وينظر: كتاب الشعر للفارسي: ٦٤، وأسرار العربية: ١٠٦، و أمالي ابن الشجري، ج: ٣/٢ - ٤، و ١٣٢/٣، وشرح ابن عقيل، ج: ٥٣/٤، ومغني اللبيب، ج: ٦٧/١، والجنى الداني: ٥٢٤، وحاشية الصبان، ج: ٦٤/٤، وحاشية الشمني، ج: ١٢١/١، ومعجم شواهد العربية، لعبدالسلام هارون، ط/ الثالثة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص: ٦٨، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، لإميل يعقوب، ط/ الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ج: ٤٥١/١.
- (٨٧) صحيح البخاري، للإمام أبي عبدالله محمد البخاري، ط/ الأولى دمشق، بيروت، دار ابن كثير، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، كتاب البيوع - ٣٤ - ، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل - ٧٣ - ، ص: ٥١٩.
- (٨٨) الآيتان (٨٩، ٨٨) من سورة الواقعة.
- (٨٩) الآيتان (٩١، ٩٠) من سورة الواقعة.
- (٩٠) الآيتان (٩٣، ٩٢) من سورة الواقعة.

- (^{٩١}) إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، ط/ الثانية ، القاهرة ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ج: ٤/ ٣٤٦.
- (^{٩٢}) الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ج: ١/ ٦٧٣.
- (^{٩٣}) إعراب القرآن للنحاس ، ج: ٤/ ٣٤٦ ، والبيان في غريب القرآن ، ج: ٢/ ٤١٩ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف السمين الحلبي ، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق ، دار القلم، ج: ١٠/ ٢٣٢. وحاشية الصبان ، ج: ٤/ ٦٧ - ٦٨ ، وحاشية الشمني ، ج: ١/ ١٢٤ - ١٢٥.
- (^{٩٤}) الكتاب ، ج: ٣/ ٧٩.
- (^{٩٥}) المقتضب ، ج: ٢/ ٦٨.
- (^{٩٦}) حاشية الشمني ، ج: ١/ ١٢٥.
- (^{٩٧}) ارتشاف الضرب، ج: ٢/ ١٨٩٤.
- (^{٩٨}) حاشية الصبان ، ج: ٤/ ٦٧ - ٦٨ ، وحاشية الشمني، ج: ١/ ١٢٤ - ١٢٥.
- (^{٩٩}) شرح الكافية الشافية ، ج: ٣/ ١٦٤٧ - ١٦٤٨.
- (^{١٠٠}) لم أفق على رأيه في معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، تحقيق : هدى محمود قراعة، ط/ الأولى ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ، ص : ٥٣٣ - ٥٣٤ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد القيسي ، تحقيق :حاتم صالح ضامن ، ط/ الثانية ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م ، ص : ٧١٤ - ٧١٥.
- (^{١٠١}) لم أفق على رأيه في معاني القرآن ، لأبي زكريا بن زياد الفراء ، تحقيق : محمد علي النجار ، و أحمد يوسف نجاتي ، ط/ الثالثة ، بيروت ، عالم الكتب ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، ج: ٣/ ١٣١ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٧١٤ - ٧١٥.
- (^{١٠٢}) مشكل إعراب القرآن : ٧١٤ - ٧١٥.
- (^{١٠٣}) الدر المصون ، ج: ١٠/ ٢٣٠ - ٢٣١.
- (^{١٠٤}) كتاب الشعر : ٦٤ - ٦٥.
- (^{١٠٥}) البيان في غريب القرآن ، ج: ٢/ ٤١٩.
- (^{١٠٦}) تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد ، والشيخ علي محمد معوض ، وشارك في تحقيقه الدكتور زكريا والدكتور أحمد الجمل ، وقرظه : الدكتور عبدالحى الفرماوي، ط/ الأولى ، بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، ج: ١/ ٢٦٢.
- (^{١٠٧}) الجنى الداني : ٥٢٥.
- (^{١٠٨}) ارتشاف الضرب ، ج: ٢/ ١٨٩٤ ، ومغني اللبيب ، ج: ١/ ٦٩.
- (^{١٠٩}) الأزهية : ١٤٤ - ١٤٥.
- (^{١١٠}) أمالي ابن الشجري ، ج: ٣/ ١٣١.
- (^{١١١}) حاشية الصبان، ج: ٤/ ٦٨.
- (^{١١٢}) سورة الضحى الآية (٩).
- (^{١١٣}) سورة الضحى الآية (١٠).



- (١١٤) سورة الضحى آية (١١).
- (١١٥) سورة فصلت من الآية (١٧).
- (١١٦) ينظر ص: ٢٤.
- (١١٧) الآيتان (٨٩، ٨٨) من سورة الواقعة.
- (١١٨) حاشية الصبان، ج: ٤/ ٦٧ - ٦٨.
- (١١٩) شرح الرضي للكافية، ج: ٦/ ٣٤٦.
- (١٢٠) الكتاب، ج: ١/ ٣٨٤.
- (١٢١) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: الدكتور محمد عوني، وشارك في التحقيق عبدالرحمن عصر، ومصطفى محمد موسى، ومصطفى عبدالسميع، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٢ م، ج: ٥/ ١٦٨.
- (١٢٢) التذييل والتكميل، ج: ٩/ ٤٩ - ٥٠.
- (١٢٣) شرح الرضي للكافية، ج: ٦/ ٣٤٦.
- (١٢٤) شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي، الجيزة، هجر للطبعة والنشر والتوزيع، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، ج: ٢/ ٣٢٩.
- (١٢٥) الكتاب، ج: ١/ ٣٨٤ - ٣٨٥.
- (١٢٦) المصدر السابق، ج: ١/ ٣٨٥ - ٣٨٦.
- (١٢٧) شرح السيرافي، ج: ٥/ ١٦٨.
- (١٢٨) شرح التسهيل، ج: ٢/ ٣٢٩.
- (١٢٩) التذييل والتكميل، ج: ٩/ ٥١ - ٥٢.
- (١٣٠) شرح التسهيل، ج: ٢/ ٣٢٩، والتذييل والتكميل، ج: ٩/ ٥٢.
- (١٣١) لم أفد عليه في المقتضب، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، ط/ الأولى، دمشق، دار الفكر، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ج: ٢/ ١٣ - ١٤.
- (١٣٢) التذييل والتكميل، ج: ٩/ ٥٤.
- (١٣٣) المساعد على تسهيل الفوائد، ج: ٢/ ١٦.
- (١٣٤) التذييل والتكميل، ج: ٩/ ٥٢.
- (١٣٥) من الطويل للرماح بن ميادة.
- ينظر: الكتاب، ج: ١/ ٣٨٦، برواية (أُم مَعْمَرٍ)، وشرح السيرافي، ج: ٥/ ١٦٩، برواية (أُم مَعْقَلٍ)، أو أمالي ابن الشجري، ج: ٣/ ١٣٣، برواية (أُم مَعْمَرٍ).
- (١٣٦) شرح التسهيل، ج: ٢/ ٣٣٠.
- (١٣٧) شرح السيرافي، ج: ٥/ ١٦٦، والتذييل والتكميل، ج: ٩/ ٥٣.
- (١٣٨) شرح السيرافي، ج: ٥/ ١٦٦.
- (١٣٩) رمز به إلى سيبويه.

- (^{١٤٠}) التذييل والتكميل ، ج: ٩/ ٥٥-٥٦ .
- (^{١٤١}) شرح السيرافي ، ج: ٥/ ١٦٦ .
- (^{١٤٢}) المصدر السابق ، ج: ٥/ ١٦٦ .
- (^{١٤٣}) شرح الرضي للكافية ، ج: ٥/ ٢٥٠ .
- (^{١٤٤}) شرح التسهيل ، ج: ٢/ ٣٣٠ .
- (^{١٤٥}) الكتاب ، ج: ١/ ٣٨٩ .
- (^{١٤٦}) الكتاب ، ج: ١/ ٣٨٩ .
- (^{١٤٧}) المصدر السابق ، ج: ١/ ٣٨٧- ٣٨٨ .
- (^{١٤٨}) شرح السيرافي ، ج: ٥/ ١٧٣ .
- (^{١٤٩}) المصدر السابق، ج: ٥/ ١٧٣ .
- (^{١٥٠}) شرح الرضي على الكافية، ج: ٦/ ٢٥٠ .
- (^{١٥١}) تعليق الفرائد على تسهيل ، للدماميني ، تحقيق : الدكتور محمد بن عبدالرحمن المفدى، ط/ الأولى ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، ج: ٥/ ١١٨ .
- (^{١٥٢}) التذييل والتكميل ، ج: ٩/ ٥٤- ٥٥ .
- (^{١٥٣}) الكتاب ، ج: ١/ ٣٨٩ .
- (^{١٥٤}) المساعد على تسهيل الفوائد ، ج: ٢/ ١٦- ١٧ .
- (^{١٥٥}) شرح السيرافي، ج: ٥/ ١٧٠ .
- (^{١٥٦}) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، ط/ الأولى ، الكويت ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، ج: ١/ ٤١١ .
- (^{١٥٧}) شرح التسهيل ، ج: ٢/ ٣٣٠ .
- (^{١٥٨}) الكتاب ، ج: ١/ ٣٨٧ .
- (^{١٥٩}) المصدر السابق ، ج: ١/ ٣٨٧ .
- (^{١٦٠}) التذييل والتكميل ، ج: ٩/ ٥٦ .
- (^{١٦١}) الانتصار لسيبويه على المبرد ، لأبي العباس أحمد بن ولاد ، دراسة وتحقيق : الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان ، ط/ الأولى ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، ص: ١٠٩ .
- (^{١٦٢}) شرح السيرافي، ج: ٥/ ١٧٠ .
- (^{١٦٣}) النكت ، ج: ١/ ٤١١ .
- (^{١٦٤}) شرح التسهيل، ج: ٢/ ٣٣٠ .
- (^{١٦٥}) التذييل والتكميل ، ج: ٩/ ٥٦ .
- (^{١٦٦}) شرح السيرافي، ج: ٥/ ١٧٠ ، والتذييل والتكميل، ج: ٩/ ٥٦ .
- (^{١٦٧}) النكت، ج: ١/ ٤١١ .
- (^{١٦٨}) شرح السيرافي، ج: ٥/ ١٧٠ .
- (^{١٦٩}) الانتصار لسيبويه على المبرد: ١١٠- ١١١ .



- (١٧٠) المصدر السابق: ١١٠، وشرح التسهيل، ج: ٢/ ٣٣٠ - ٣٣١.
- (١٧١) شرح التسهيل، ج: ٢/ ٣٣١.
- (١٧٢) الانتصار لسيبويه على المبرد: ١١٠.
- (١٧٣) شرح التسهيل، ج: ٢/ ٣٣١.
- (١٧٤) التذيل والتكميل، ج: ٩/ ٥٧.
- (١٧٥) شرح الرضي للكافية، ج: ٦/ ٢٤٦.
- (١٧٦) ينظر ص: ١٧.
- (١٧٧) سورة البقرة آية (٢٦).
- (١٧٨) سورة آل عمران آية (٧).
- (١٧٩) سورة آل عمران آية (٥٦).
- (١٨٠) سورة آل عمران آية (٥٧).
- (١٨١) سورة آل عمران آية (١٠٦).
- (١٨٢) سورة النساء آية (١٧٣).
- (١٨٣) سورة النساء آية (١٧٥).
- (١٨٤) سورة التوبة (١٢٤).
- (١٨٥) سورة التوبة (١٢٥).
- (١٨٦) سورة الجاثية (٣٠).
- (١٨٧) سورة الجاثية (٣١).
- (١٨٨) سورة آل عمران (٥٦).
- (١٨٩) إعراب القرآن للنحاس، ج: ١/ ٣٨، والدر المصون، ج: ٣/ ٣١٥.
- (١٩٠) الدر المصون، ج: ٣/ ٣١٥.
- (١٩١) سورة النساء آية (١٧٣).
- (١٩٢) إعراب القرآن للنحاس، ج: ١/ ٥١٠.
- (١٩٣) سورة آل عمران آية (١٠٧).
- (١٩٤) سورة هود (١٠٦).
- (١٩٥) سورة هود (١٠٨).
- (١٩٦) سورة الروم: (١٥).
- (١٩٧) سورة السجدة آية (١٩).
- (١٩٨) سورة السجدة آية (٢٠).
- (١٩٩) سورة الكهف آية (٨٧).
- (٢٠٠) سورة الحاقة آية (١٩).
- (٢٠١) سورة الحاقة آية (٢٥).
- (٢٠٢) سورة الانشقاق الآيتان (٨، ٧).

- (٢٠٣) سورة الانشقاق الآيتان (١١، ١٠).
- (٢٠٤) سورة الليل الآيات (٧، ٦، ٥).
- (٢٠٥) سورة الليل الآيات (١٠، ٩، ٨).
- (٢٠٦) سورة الكهف آية (٨٨).
- (٢٠٧) سورة القصص آية (٦٧).
- (٢٠٨) سورة النازعات الآيات (٣٩، ٣٨، ٣٧).
- (٢٠٩) سورة النازعات الآيتان (٤١، ٤٠).
- (٧) سورة عبس الآيتان (٦، ٥).
- (٨) سورة عبس الآيات (١٠، ٩، ٨).
- (٩) سورة القارعة الآيتان (٧، ٦).
- (١٠) سورة القارعة الآيتان (٩، ٨).
- (٢١٣) سورة يوسف الآية (٤١).
- (٢١٤) من الآية (١٧) من سورة الرعد.
- (٢١٥) سورة الكهف آية (٧٩).
- (٢١٦) سورة الكهف آية (٨٠).
- (٢١٧) سورة الكهف آية (٨٢).
- (٢١٨) سورة فصلت آية (١٥).
- (٢١٩) سورة فصلت آية (١٧).
- (٢٢٠) سورة الحاقة آية (٥).
- (٢٢١) سورة الحاقة آية (٦).
- (٢٢٢) سورة الجن آية (١٥).
- (٢٢٣) سورة الفجر آية (١٥).
- (٢٢٤) سورة الفجر آية (١٦).
- (٢٢٥) سورة فصلت آية (١٧).
- (٢٢٦) معاني القرآن للأخفش، ج: ١/ ٨٥، ومعاني القرآن للفراء، ج: ٣/ ١٤-١٥، ومختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لأبي الحسين عبدالله بن خالويه، القاهرة، مكتبة المتنبّي، ص: ١٤٣، و تفسير البحر المحيط، ج: ٧/ ٤٧٠، والدر المصون، ج: ٩/ ٥٢٠.
- (٢٢٧) معاني القرآن للفراء، ج: ٣/ ١٤-١٥.
- (٢٢٨) من الآية (٣٩) من سورة يس .
- (٢٢٩) معاني القرآن للفراء، ج: ٣/ ١٤-١٥.
- (٢٣٠) البيان في غريب القرآن، ج: ٢/ ٣٣٨.
- (٢٣١) الدر المصون، ج: ٩/ ٥٢٠.
- (٢٣٢) سورة الضحى الآية (٩).
- (٢٣٣) سورة الضحى الآية (١٠).



- (٢٣٤) سورة الضحى آية (١١).
- (٢٣٥) شرح الدماميني على متن المغني ضمن حاشية الشمني المسماة المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، للشمني، الطبعة البهية بمصر، ج: ١/١٢٦.
- (٢٣٦) البيان في غريب القرآن، ج: ٢/٥٢٠، والدر المصون، ج: ١١/٤٠ - ٤١.
- (٢٣٧) شرح الدماميني على متن المغني ضمن حاشية الشمني، ج: ١/١٢٦.
- (٢٣٨) معاني القرآن للأخفش، ج: ١/٧٥.
- (٢٣٩) الآيتان (٨٩، ٨٨) من سورة الواقعة.
- (٢٤٠) الآيتان (٩١، ٩٠) من سورة الواقعة.
- (٢٤١) الآيتان (٩٣، ٩٢) من سورة الواقعة.
- (٢٤٢) ينظر ص: 10 - 11.

المصادر والمراجع:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان النحوي الأندلسي، تحقيق وشرح الدكتور رجب عثمان محمد ،مراجعة الدكتور رمضان عبدالنواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - 1998م.
- ٣- الأزهية في علم الحروف : علي بن محمد الهروي ، تحقيق عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق - الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
- ٤- أسرار العربية : الإمام أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.
- ٥- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي ، تحقيق غازي مختار طليمات ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٦- إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية - القاهرة - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- ٧- أمالي ابن الشجري : هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
- ٨- الانتصار لسبويه على المبرد: أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
- ٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : محمد عبدالله بن جمال بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية .
- ١٠- الإيضاح : لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي ، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب - بيروت ، لبنان - الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
- ١١- الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي -إحياء التراث الإسلامي - الجمهورية العراقية ، مطبعة العاني - بغداد - .



أما "الشرطية دراسة نحوية تطبيقية...."

أ.م.د. سميحة صلاح صالح اللهبي الحربي

- ١٢- البيان في غريب القرآن : أبو البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ، ومراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١٣- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبدالله بن علي بن اسحاق الصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي مصطفى علي الدين ، دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٤- التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : لصدر الأفاضل القاسم بن الجسين الخوارزمي ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى ١٩٩٠.
- ١٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي ، تحقيق الأستاذ حسن هنداي ، دار كنوز اشبيليا - المملكة العربية السعودية - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ١٦- تعليق الفرائد عل تسهيل الفوائد :الشيخ محمد بدر الدين الدماميني ، تحقيق الدكتور محمد بن عبدالرحمن المفدى الطبعة الأولى ١٤١٥هـ /1995م.
- ١٧- تفسير البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، وشارك في تحقيقه الدكتور زكريا عبدالمجيد النوتي والدكتور أحمد النجولي الجمل ، وقرظه الأستاذ الدكتور عبدالحى الفرماوي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : المرادي ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - 2001م.
- ١٩ - جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء، للشيخ مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت - الطبعة الثامنة والثلاثون ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٠- الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والدكتور محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢١- حاشية الخصري : للشيخ الدمياطي الخصري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة 1359هـ - 1940م.

- ٢٢- حاشية الدسوقي : للإمام مصطفى محمد عرفة الدسوقي ، وبهامشه متن مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ، ملتزم الطبع والنشر عبدالحميد أحمد جفني - المهندسين ، مصر .
- ٢٣- حاشية الشيخ ياسين ضمن شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي ، القاهرة.
- ٢٤- حاشية الصبان للشيخ محمد بن علي الصبان على شرح الأشموني : للشيخ علي بن محمد الأشموني على ألفية ابن مالك ، ضبطه وصححه وخرج شواهد إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- ٢٥- حاشية العلامة الشمني المسماة المنصف من الكلام على مغني ابن هشام : تأليف الإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني ، وبهامشها شرح الإمام أبي بكر الدماميني على متن المغني - المطبعة البهية - بمصر .
- ٢٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق .
- ٢٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٢٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة - الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٢٩- شرح ألفية ابن مالك : ابن الناظم ، حققه وضبطه وشرح شواهد الدكتور عبد الحميد السيد - دار الجيل - بيروت .
- ٣٠- شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث.
- ٣١- شرح التسهيل : ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع - الجيزة - الطبعة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- ٣٢- شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد الأزهرى ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي - بالقاهرة.

- ٣٣- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : الشيخ رضي الدين الإستراباذي، شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب - القاهرة - الطبعة الأولى 1421هـ - ٢٠٠٠م .
- ٣٤- شرح الكافية الشافية : لجمال الدين بن مالك الطائي ، حققه وقدم له الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي .
جامعة أم القرى - دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
- ٣٥- شرح المفصل للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي ، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر .
- ٣٦- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : لصدر الأفاضل القاسم بن الجسين الخوارزمي ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى ١٩٩٠ = التخمير .
- ٣٧- شرح الوافية نظم الكافية : لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي ، دراسة وتحقيق الدكتور موسى بناي علوان العلبي ، مطبعة الآداب - النجف - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٣٨- شرح كتاب سيبويه : السيرافي . الجزء الخامس . تحقيق الأستاذ الدكتور محمد عوني ، وشارك في التحقيق الأستاذ عبدالرحمن محمد عصر ، والأستاذ مصطفى محمد موسى ، والأستاذ مصطفى عبد السميع محمد ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة - 1424هـ - ٢٠٠٢م .
- ٣٩- شعر الحارث بن خالد المخزومي : للدكتور يحيى الجبوري ، مطبعة النعمان - النجف - الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- ٤٠- الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي ، حققه وضبط نصوصه وقدم له الدكتور عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف - بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- ٤١- صحيح البخاري : للإمام أبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري ، دار ابن كثير - دمشق ، بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- ٤٢- الفصول في العربية : للإمام أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي ، حققه الدكتور فائز فارس ، مؤسسة الرسالة - بيروت - دار الأمل - إرد ، الأردن - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

- ٤٣- الكافية في النحو : عثمان بن عمر ابن الحاجب ، شرحه الشيخ رضي الدين الاستارابادي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان - .
- ٤٤- الكتاب : سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت.
- ٤٥- كتاب الشعر ، أو شرح الأبيات المشككة الإعراب : لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد عبد الغفار ، تحقيق وشرح الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٦- الكشف في حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، وشارك في تحقيقه الأستاذ الدكتور فتحي عبدالرحمن أحمد حجازي ، مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٤٧- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع : لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ، مكتبة المتنبى - القاهرة - .
- ٤٨- المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٤٩- مشكل إعراب القرآن : لأبي محمد مكي القيسي ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ٥٠- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف النجاتي - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٥١- معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي - بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٥٢- معجم شواهد العربية : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثالثة.
- ٥٣- المعجم المفصل في شواهد العربية : إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٥٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية - صيدا ، بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩١م.



أما "الشرطية دراسة نحوية تطبيقية..."

أ.م.د. سميحة صلاح صالح اللهبي الحربي

- ٥٥- المفصل في علم اللغة :أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات
المفضل للسيد محمد بدر الدين الحلبي ، قدم له وراجعاه وعلق عليه الدكتور محمد عز الدين السعيد . دار إحياء
العلوم - بيروت - الطبعة الأولى 1410 هـ - 1990 م.
- ٥٦- المقتضب : لأبي العباس محمد بن زيد المبرد ، تحقيق عبدالخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي
- القاهرة - الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٥٧- النكت في تفسير كتاب سيبويه :الأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد
المخطوطات العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت - الطبعة الأولى 1407 هـ / 1987 م.
- ٥٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :جلال الدين السيوطي ، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبدالعال سالم
مكرم ، دار البحوث العلمية - الكويت - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.